

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université: Mohamed Boudiaf – M'sila
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Économiques



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسي
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تمويل قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر

دراسة حالة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات البنوك والتمويل

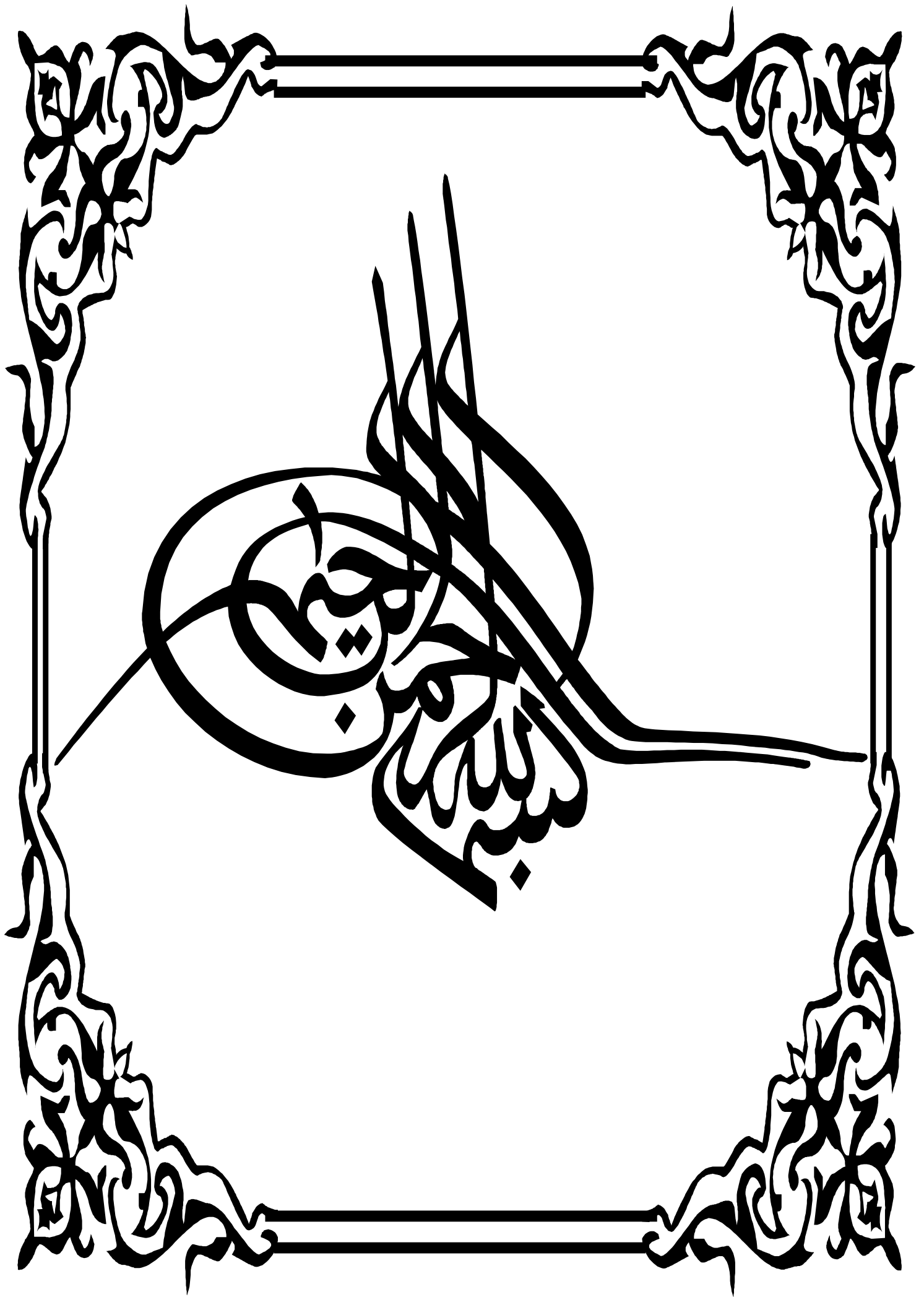
إعداد الطالبة:

زيدان عائشة

لجنة المناقشة

- د. معزوز مختار رئيسا
- أ. بن عبد الرحمان إلياس مشرفا
- د. كزار رمضان ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014



شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين ، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته

اعترافا بالود وحفظا للجميل وتقديرا للامتنان ، أتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير والاحترام للذي أسأل الله أن يجعله ممن قال فيهم "من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه..."، الأستاذ المشرف بن عبد الرحمان الياس ، وفاء وتبجيلا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير الى من مَدَّ يد المساعدة وساهم معي في تذليل ما واجهني من صعوبات السيد غلاب محمد الذي لم يخل علي بتوجيهاته وارشاداته القيمة وأسأل الله عزوجل ان يجعل هذا العمل في ميزان حسناته.

فهرس البحث

كلمة شكر

الإهداء

فهرس البحث

قائمة الجداول

المقدمة العامة

الفصل الأول: الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق.

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم وخصائص الصناعة التقليدية 10

المطلب الأول: تعريف الصناعة التقليدية 10

المطلب الثاني: مجالات الصناعة التقليدية 15

المطلب الثالث: أهمية قطاع الصناعة التقليدية بالنسبة لتنمية الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية 16

المطلب الرابع: الخصائص الاقتصادية للصناعة التقليدية 20

المبحث الثاني: مسار تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر 21

المطلب الأول: تطور قطاع الصناعة التقليدية قبل وضع استراتيجية لتنمية القطاع 21

المطلب الثاني: استراتيجية عمل من اجل تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية 26

المطلب الثالث: تقييم استراتيجية الصناعة التقليدية (2003-2010) 29

المطلب الرابع: إستراتيجية تطوير وتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف

آفاق 2020 33

خلاصة 40

الفصل الثاني : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة

التقليدية والحرف بالجزائر

تمهيد 43

المبحث الأول: عموميات حول التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 44

المطلب الأول: مفهوم التمويل 44

47.....	المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
53.....	المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	المبحث الثاني: وسائل الدعم الممنوحة للمستثمرين في قطاع الصناعة التقليدية والحرف
57.....	بالجزائر
57.....	المطلب الأول: هيئات الدعم المالي والقرض
63.....	المطلب الثاني: الدعم المقدم في مجال التسويق والتصدير
	المطلب الثالث: استخدام أساليب جديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية
67.....	والحرفية في الجزائر
75.....	خلاصة
	الفصل الثالث: دراسة حالة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة
77.....	تمهيد
78.....	المبحث الأول: ماهية غرفة الصناعة التقليدية والحرف
78.....	المطلب الأول: مفهوم غرفة الصناعة التقليدية والحرف
80.....	المطلب الثاني: أجهزة غرفة الصناعة التقليدية والحرف
82.....	المطلب الثالث: ميزانية غرفة الصناعة التقليدية والحرف
83.....	المبحث الثاني: آلية دعم مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف
83.....	المطلب الأول: خطوات إنشاء أو ممارسة نشاط في مجال الصناعة التقليدية والحرف
85.....	المطلب الثاني: الواجبات والامتيازات المرتبطة بالنشاط الحرفي
	المطلب الثالث: أجهزة دعم الحرفيين في قطاع الصناعة التقليدية والحرف لولاية
86.....	المسيلة
88.....	خلاصة الفصل
90.....	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي	48
02	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	50
03	كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف صندوق التأمين عن البطالة	62
04	الأعياد المحلية في الجزائر	64
05	التظاهرات الوطنية بالجزائر	65
06	اسباب الصناعة التقليدية	65
07	المعارض والصالونات الدولية	66
08	تطور نشاط شركة Sofinance خلال الفترة 2002-2005	69
09	تطور الإستثمار شركة Sofinance خلال الفترة 2003-2005	70
10	عدد المستفيدين من دعم (Angem, ansej, cnac) لسنة 2014.	87

قائمة الاختصارات

ANGEM	Agence nationale de Gestion du Micro crédit
ANSEJ	Agence nationale de soutien à l'Emploi des Jeunes
CNAC	caisse nationale d'assurance chaumage
CATA	centre d'Aide Technique Pour l'artisanat
CNUCED	Conférence des Nations Unis pour le Commerce Et le Développement
FNSEJ	Fond National de Soutien à l'Emploi des Jeunes
FNPAAT	Fonds National de Promotion de l'activité de l'Artisanat Traditionnel
FSPE	Fonds spécial pour la Promotion des Exportations
IRG	Impôt sur le Revenu Global
IFU	Imprime Fiscal Unique
IBS	Impôt sur le Bénéfice des sociétés
INPI	Institut National de la Propriété Industrielle
ONPI	Office National de la propriété Industrielle
ONATA	office National de l'Artisanat Traditionnel
PNUD	Programme des Nations unies pour le développement
SNPI	Société National de propriété Industrielle
SNAT	Société nationale de l'artisanat Traditionnel
TVA	TAXE sur la Valeur Ajoute
TAP	TAXE sur l'Activité Professionnelle
UNESCO	United Nations Educational Scientific and Cultural organization
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization

يُعد قطاع الصناعة التقليدية والحرف من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم دول العالم، حيث يمثل بالنسبة للعديد من الدول المتقدمة محورا أساسيا للتنمية الاقتصادية، وتزداد أهميته بشكل أدق في الدول النامية، فهو يحتل مكانة هامة نظرا لدوره الفعال على مختلف الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لذا يعتبر احد مقومات الشخصية الوطنية الأساسية، لأنه يميز خصوصية المجتمع وهويته وأصالته، وبالتالي يعد الحفاظ عليه هو صميم الحفاظ على تراث الأجداد كما يعد عنوانا للشخصية المعنوية لكل امة.

رغم ما يتمتع به قطاع الصناعة التقليدية والحرف من إمكانيات تؤهله ليلعب دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية للبلاد، إلا انه لم يحظى بالاهتمام والرعاية اللازمة من طرف الدولة منذ الاستقلال، حيث ظل القطاع يتأرجح بين عدة وصايا ليس لها القدرة على كفالاته، فلم ينظر إلى القيمة الاقتصادية للقطاع، بل تم الاكتفاء بإحياء قيمة الجمالية والتراثية فقط.

استطاعت الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر أن تفرض وجودها كقطاع ضروري لا يمكن الاستغناء عنه في تنفيذ سياسة تنمية طموحة لما تكتنزه من قدرات تتيح تثمين الموارد المحلية ورفع من المداخل الساكنة.

تكمن خصائص الصناعة التقليدية والحرف بالقدرة على إنشاء مناصب شغل بتكلفة رأسمال دنيا ومرونتها وديناميبتها، مما يجعلها تكتسب أهمية إستراتيجية وتصبح محل اهتمام السلطات العمومية.

اتخذت الدولة الجزائرية بهدف إنعاش هذا القطاع مجموعة من الإجراءات لفائدته، كانت محطتها الأولى إصدار الأمر 96-01 المؤرخ في 01 جانفي 1996، الذي أعطى للقطاع إطار قانونيا وتنظيما لضمان بعثه من جديد، ومن ثم تم إدماج قطاع الصناعة التقليدية والحرف مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبعد ذلك استفاد ولأول مرة من برنامج عمل سُمي بمخطط عمل من اجل تنمية مستدامة آفاق 2010، وذلك في إطار إستراتيجية شاملة خاصة بالصناعة التقليدية والحرف التي تهدف إلى خلق مناخ مناسب لتنمية مستدامة للقطاع وإدماجه ضمن الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية للوطن.

إن التقييم الأولي لهذه الإستراتيجية اظهر نتائج محفزة على مستوى المحلي، ودفع بالسلطات المسؤولة قبل سنة على انتهاء الإستراتيجية التنموية الاستعداد لوضع مشروع لإستراتيجية جديدة 2020.

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف أحد الركائز المتينة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون النسيج الاقتصادي الجزائري، فيصبح بذلك للموروث الثقافي فاعلية اقتصادية، ويفتح أبوابا واسعة للاستثمار غير المكلف ماديا، وذو مردود عالي اجتماعيا واقتصاديا، كل هذا يحتم على الحكومات تمويل هذه الشريحة الهامة من المؤسسات تمويلا فعالا يضمن لها البقاء والتوسع لتقوم بدورها التنموي على اعتبار أن التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليه المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها ولهذا يضمن لها البقاء والاستمرار في النشاط.

أصبح لقطاع الصناعة التقليدية والحرف غرف كمننديات حقيقية لتمثيل المهن الحرفية، حيث تعمل هذه المننديات بصفة أساسية من أجل تنمية نشاطات الصناعة التقليدية والحرف على المستوى المحلي والدولي، فهي تعمل على أن تكون السند الحقيقي والفعلي لأصحاب المهن الحرفية، وتسهر على أن تجعل هذه الشريحة تمارس مهامها في إطار منظم بمنحهم بطاقات حرفية للممارسة نشاطاتهم في إطار قانوني.

وفي هذا السياق ولإثراء هذا الموضوع نقوم بعرض هذا الطرح من خلال الإشكالية العامة التالية:

كيف يتم تمويل نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية، قمنا بتجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم مميزات العمل الحرفي بالجزائر؟
- ما هو واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التقليدية والحرف؟
- فيما يكمن دور غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية المسيلة؟

***فرضيات الدراسة:**

- تطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار صحة مجموعة من الفرضيات تمثل إجابات مؤقتة للأسئلة فرعية:
- تغلب على الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر بعض مزايا، إذ يمكنها أن تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.
 - يعتبر التمويل عنصر أساسي الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التقليدية والحرف.
 - تقوم غرفة الصناعة التقليدية والحرف بتوجيه الحرفيين وتقديم لهم النصائح في اختيار المشاريع الملائمة.

***مبررات اختيار الموضوع:**

- تتبع الدوافع التي حثتنا على اختيار الموضوع من مايلي:
- الأهمية التي يكتسبها قطاع الصناعة التقليدية والحرف على كافة الأصعدة، والدور الذي يمكن أن تلعبه في دفع عجلة التنمية في الجزائر.
 - ميلنا الخاص نحو ما هو تقليدي وأصيل ومميز لشخصيتنا الوطنية، باعتبار أن الصناعة التقليدية والحرف تعد عنصرا هاما وثمينا من عناصر تراثنا الحضري.
 - مما لا شك فيه أن قطاع الصناعات التقليدية والحرفية لم يحظى باهتمام بالغ في مختلف الأبحاث الأكاديمية وهذا ما عزز إرادتنا حول إنجاز هذا العمل الهادف إلى إثراء الرصيد المعرفي وإلقاء صده على مختلف الأوساط الفكرية والمشاريع المرتقبة.

*** أهداف الدراسة:**

- نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:
- محاولة إبراز الدور الكبير الذي يمكن للقطاع الصناعة التقليدية والحرف أن يلعبه لتحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر.
 - بيان أهم الاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لإنعاش قطاع الصناعة التقليدية والحرف.
 - إبراز ما يمكن أن يحققه قطاع الصناعة التقليدية والحرف من جانب التشغيل.

- استعراض فصول التطور التاريخي للقطاع منذ الاستقلال، والوقوف على أهم المحطات التي مر بها.
 - إبراز مختلف أشكال الدعم الممنوحة للقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر.
 - تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه غرف الصناعة التقليدية والحرف.
- * أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في:

- المحافظة على التراث وتثمين الثروات السياحية.
- الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعة التقليدية والحرف في القضاء على عامل البطالة وذلك باهتمام بالعنصر البشري مصدر مداخل هامة.
- تزامن البحث في هذا الموضوع مع تزايد الاهتمام بهذا القطاع في الجزائر.
- إدماج قطاع الصناعة التقليدية والحرف مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يبرز الإرادة القوية للدولة لإعطائها البعد الاقتصادي والاجتماعي الذي تستحقه.

تحديد إطار الدراسة:

لقد تناولنا بالتحليل والدراسة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر بصفة عامة، وكذا المكانة التي يحتلها في الاقتصاد الجزائري، وركزنا في هذا الإطار على دراسة أول إستراتيجية متبناة ومحددة لأهم الإجراءات الداعمة لنمو القطاع، وما سخر له من إمكانيات لتطويره في إطار هذه الإستراتيجية، حيث رافقت دراستنا لهذا الموضوع عملية الإعداد لوضع إستراتيجية جديدة ممتدة إلى غاية 2020.

إضافة إلى ذلك تم التطرق إلى أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر.

ثم خصصنا دراستنا لغرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة التي تسعى إلى تنمية قطاع الصناعة التقليدية.

منهج الدراسة:

لقد استخدمنا في بحثنا هذا مناهج مختلفة قصد الوصول إلى تحليل ودراسة الموضوع، لهذا كان المنهج وصفيًا في الأجزاء المرتبطة بتقديم المفاهيم، الخصائص والأهمية، كما كان تاريخيًا في الأجزاء التي تتناول فيها تطور تاريخيًا، وتحليليًا في الجوانب المتعلقة بتقييم إستراتيجية تنمية القطاع.

هيكل وتقسيمات الدراسة:

بغية تحليل ودراسة موضوعنا هذا، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول أساسية عالجنّا فيها الإشكالية المطروحة كالآتي:

* الفصل الأول: الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق، خصصنا هذا الفصل أساسًا بدراسة مفهوم وخصائص الصناعة التقليدية، مع التعرّيج إلى مسار تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر، إذ تناولنا في هذا الصدد تقديم وتحليل مسار تطوره منذ سنة 1962، يليها عرض مفصل لمحتويات الإستراتيجية التي وضعتها الدولة لتنمية القطاع، ثم حاولنا إجراء تقييم أولي لها، وأخيرًا تطرقنا إلى إستراتيجية تطوير وتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020.

* الفصل الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر، حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى عموميات حول التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قمنا بالتعريف بسياسة الدولة المبذولة لدعم قطاع الصناعة التقليدية والحرف، من خلال عرض موجز لبعض أجهزة دعم المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى أجهزة دعم التسويق والتصدير التي يمكن للحرفي الاستفادة منها لنصل في نهاية الفصل إلى تقديم أساليب جديد لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية في الجزائر.

* الفصل الثالث: دراسة حالة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة، قمنا ضمن هذا الفصل بدراسة ماهية غرفة الصناعة التقليدية والحرف، ومن ثم تناولنا آلية دعم مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف، إذ قمنا بعرض خطوات إنشاء أو ممارسة نشاط

في مجال الصناعة التقليدية والحرف، ثم تطرقنا إلى واجبات الحرفيين وامتيازاتهم لهذا النشاط وأخيرا تناولنا أجهزة دعم الحرفيين في قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة.

الدراسات السابقة:

نجد قلة في الدراسات المتعلقة بموضوع تمويل قطاع الصناعة التقليدية والحرف، و لكن سمح لنا البحث من الإطلاع على عدد معتبر من الأبحاث والمقالات التي تناولت موضوع الصناعة التقليدية، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

- دراسة الدكتور "السيد حنفي عوض" من خلال كتابه العمل وقضايا الصناعة في الإسلام بكلية الأدب لجامعة الزقازيق، المكتب العلمي للكمبيوتر للنشر والتوزيع الشاطبي، الإسكندرية لسنة 1996، تعرض فيه لمكانة الصناعات التقليدية وشرح أهم الصناعات التقليدية والحرفية في الإسلام.

- صديقي شفيقة: "دفع صادرات الزرابي التقليدية بتطبيق مقارنة التسويق الدولي"، البحث عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2002، عالج الموضوع إشكالية مدى مساهمة التسويق الدولي في دفع صادرات الزرابي التقليدية، وتناولت الباحثة الموضوع في أربعة فصول، تضمن الفصل الأول عرض لمقاربة التسويق الدولي وإظهار أهميته في التصدير، وتناول الفصل الثاني مفهوم الصناعة التقليدية وتقديم أهم خصائص الاقتصادية التي تميزها إلى جانب أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تضمن الفصل كذلك التعريف بمنتوج الزرابي التقليدية الجزائرية وتحديد خصوصيتها بالإضافة إلى المشاكل التي تواجهها، أما الفصل الثالث فقد خصّ محاولة لتحديد المزيج التسويقي الملائم للزرابي التقليدية على المستوى الدولي، بينما خصص الفصل الأخير لعرض بعض النماذج المتعلقة بتطوير الصادرات المنتجات التقليدية بصفة عامة والزرابي التقليدية على وجه الخصوص.

قاسنل نور الدين: "نظام القيد في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية والحرف" "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير مقدمة سنة 2009 بكلية الحقوق بجامعة الجزائر، ناقش الموضوع بالتحليل والمقارنة نظام القيد في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية والحرف ومبرزا أوجه الاختلاف والتشابه بين النظامين، ومجيبا بذلك على إشكالية البحث

التي تدور حول ما إذا كان هذا التقارب والتباين يعود إلى الأسس التي تقوم عليها النظامين أم إلى سير هاته النظم، وبغرض معالجة هذه الإشكالية تطرق الباحث إلى الأنشطة الخاضعة للقيد في كل من سجل التجاري وسجل الصناعة التقليدية والحرف بالإضافة إلى الأشخاص وكذا الأجهزة القائمة على القيد في النظامين، كما تعرّض في الفصل الثاني إلى سير نظامي القيد وعرج بموجبه إلى إجراءات القيد في النظامين والآثار المترتبة عن القيد وكذا الجزاءات بنوعيتها التحفيزية والعقابية واستنتج الباحث في هذا الصدد اقتراحات تمس صلب الموضوع.

صعوبات البحث:

واجهتنا صعوبات عديدة أثناء انجازنا لهذا البحث أبرزها:

- انعدام الأبحاث الأكاديمية على المستوى الوطني حول موضوع تمويل قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر
- صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بالموضوع الصناعة التقليدية والحرف خصوصا ما يتعلق بالتمويل هذا القطاع في الجزائر.
- نقص كبير في الدراسات السابقة الخاصة بهذا المجال، إذ تمثل جزء كبير من المراجع المستخدمة ضمن بحثنا عن هذا الموضوع في القوانين والمراسيم الواردة بالجريدة الرسمية.
- افتقار المراجع الخاصة بالموضوع بمكتبة الاقتصاد بجامعةتنا.

الفصل الأول

الصناعة التقليدية والحرف

الواقع والآفاق.

تمهيد:

تعد الصناعات التقليدية من الصناعات القديمة التي مارسها ولا يزال يمارسها الإنسان، إذ أنها تركت بصماتها الواضحة على كل حضارة عرفها الإنسان، ونظرا للظروف الطبيعية القاسية التي كان يعيشها الإنسان والحاجة الملحة للدفاع عن نفسه وكذا بحثه الدائم والمستمر عن ما يسد رمقه، جعله يهتدي -مع مرور الزمن- إلى اكتشاف مهارته الفنية وقدراته الإبداعية وتمكن بفضلهما أن يخلق الوسائل الكفيلة بإشباع رغباته، ما يجعلنا نؤمن بحتمية أن الإنسان الأول ما هو إلا حرفي استطاع المزج بين ذكائه ونعمة يديه في توفير الشروط الضرورية لحياته، ولهذا يمكن اعتبار أن مهنة الحرفي هي المهنة الأعرق والأقدم تاريخيا عكس كل المهن الأخرى، والتي استطاعت ترك بصماتها عبر كل الأماكن والأوطان والحضارات والعصور.

ولإظهار واقع هذا القطاع وتحليل وضعيته قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول: مفهوم وخصائص الصناعات التقليدية، أما المبحث الثاني فقد خصصناه إلى: مسار تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر.

المبحث الأول: مفهوم وخصائص الصناعات التقليدية.

إن التطرق إلى موضوع الصناعة التقليدية والحرف يتطلب تحديد أهم المفاهيم الخاصة به، وكذا تحديد مجالاته، وعلى هذا الأساس يمكن استخلاص أهميته في الاقتصاد الوطني ثم تحديد أهم الخصائص التي تميزه عن بقية الصناعات.

المطلب الأول: تعريف الصناعة التقليدية.

سنحاول في هذا المطلب أن نقدم مجموعة من التعاريف الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف، وهذا بعد استعراض المفاهيم الأساسية المرتبطة به والتي تتعلق بالصناعة والحرفة.

1- مفهوم الصناعة والحرفة:

جاء على لسان العرب أن الصناعة هي "حرفة الصانع وعمله الذي يعتمد فيه على يده حيث يستعملها في صنع الأشياء، كما يعتمد على ذكائه في تحويل الأشياء إلى أشياء أخرى يريدها، وهو محور الإنتاج في الحياة الاقتصادية".

استعمل مصطلح الصناعة في البلاد العربية في القرن 18 لكن وهذا حتى منتصف الثاني من القرن 19 إذ أصبح مصطلح الحرفة بديلا عنه.

يقصد بمفهوم الحرفة: "المقدرة والمهارة والبراعة في أداء العمل ومن ثم يشتمل هذا المفهوم على مفهوم الفن نظرا لان الأخير يعتمد بشكل أساسي على الإحساس بالتعبير الذي يفضي إلى تحقيق الجمال والإحساس بالبهجة والسرور".⁽¹⁾

وعبر التاريخ كانت النظرة للحرفي والصناعات التقليدية منحطة، وفيها تجلت صور العبودية وارتبطت بها، فكان البدو مثلا ينظرون للحرفي نظرة احتقار ونفور، وكان صاحب الجاه منهم لا يحضر لوليمة دعاه إليها حرفي، وهذه النظرة التحقيرية راجعة إلى أن العمل اليدوي من اختصاص العبيد والخدم والمستضعفين من الناس.⁽²⁾

¹ اعتماد علام: الحرف والصناعات التقليدية بين الشباب والتغير، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1991، ص ص 20-21.

² إدارة الموقع "طبقة التجار والحرفيين من خلال المانوريات الشعبية"، (الوسيط على الخط)، يوم 23-10-2008.

أما بظهور الإسلام فقد كانت نظرة الفقهاء للحرفيين نظرة احترام وتقدير فقد كان النبيان نوح وزكرياء عليهما السلام نجارين، وداود عليه السلام حداد، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شبابه يصنع التماثيل من الحلوى وإذا جاع أكلها. كما كانت هناك عدة حرف وصناعات تقليدية اشتهرت بها الدول الإسلامية، وهذه الصناعات عرفت رواجاً كبيراً في الدول العربية لدرجة تداولها في الأسواق الأوروبية كالحزف والنسيج وغيرها.

2- مختلف التعاريف الخاصة بالصناعة التقليدية والحرف:

بينت الدراسات أنه لا يوجد تعريف موحد للصناعة التقليدية، ويظهر ذلك عبر ما يلي:

2-1- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED): قدمت CNUCED سنة 1969 تعريفاً ميزت فيه الصناعة اليدوية عن الصناعة التقليدية كما يلي: "يطبق تعبير المنتجات المنتجة باليد على كل الوحدات المنتجة بمساعدة أدوات و وسائل بسيطة وكل المعدات المستعملة من طرف الحرفي، والتي تحتوي في جزئها الأكبر على اليد العاملة، في حين أن منتجات الصناعة التقليدية تتميز عن اليدوية بما يلي:

- الطابع التقليدي أو الفني الذي يعكس خصائص وتقاليد البلد المنتج.
- منتجات الحرفيين يمارسون غالباً عملهم في المنزل.⁽¹⁾

2-2- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNESCO): عرفت منظمة اليونسكو الصناعة التقليدية في ندوة "الحرف والسوق العالمي" المنعقدة في 08 أكتوبر 1997 بمانيلا بالفلبين الحرف التقليدية كالاتي: "يقصد بالمنتجات المصنوعة من طرف الحرفيين إما حصراً باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية شرط أن تشكل المساهمة اليدوية للحرفي الجزء الأكبر من المنتج النهائي، هذه المنتجات تنتج من دون تحديد الكمية وباستخدام مواد أولية مأخوذة من الموارد الطبيعية المستدامة، وتستمد طبيعتها الخاصة

¹ - صديقي شفيقة: دفع صادرات الزرابي التقليدية الجزائرية بتطبيق مقارنة التسويق الدولي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2002، ص 73.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

من سماتها المتميزة والتي تكون منفعية أو جمالية أو فنية أو إبداعية أو ثقافية وهذا ما يجعلنا نلعب دورا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا. (1)

2-3- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO): قسمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الحرف اليدوية إلى أربعة أقسام وهذا وفقا للسوق المستهدف كما يلي:

- الحرف التقليدية الجميلة: هي التي تعبر منتجاتها عن الخصائص العرقية والتراث التقليدي حيث تكون ذات طابع فريد من نوعه، تنتج بالوحدة وتصنف ضمن الأعمال الفنية كما تعرض منتجاتها في المتاحف والمعارض الفنية، ويتم شراؤها من قبل محبي جمع الآثار.

- الحرف التقليدية: هي حرف تستخدم أساليب تقليدية، وتكون منتجاتها مصنوعة يدويا باستعمال مواد أولية تقليدية وتكنولوجية، الفرق بينها وبين الحرف التقليدية الجميلة هي أن الحرفيين يلجؤون إلى المساعدة من طرف مصممين لمساعدتهم على ضبط المنتج حسب متطلبات السوق، مع ضمان ظهور الخصائص العرقية والخلفية التاريخية والمحافظة عليها يمكن أن تنتج بكميات كبيرة.

- الحرف التجارية: تكون منتجاتها مصنوعة تقليديا ومكيفة حسب احتياجات وأدوات السوق، وبدرجة عالية اتجاه الموضة وتخصص للمشتريين الأجانب، تنتج بكميات وباستخدام عدد وأنواع وسائل أكبر وتعرض في المتاجر المتخصصة والمحلات التجارية.

- الحرف المصنعة: وتخص كل نماذج الصناعة التقليدية المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية، تنتج بأحجام أكبر وقد لا يلتزم المنتجون لها بالطابع التقليدي للمنتج. (2)

2-4- تعريف المجلس العالمي للصناعة التقليدية: قسم المجلس العالمي للصناعة التقليدية سنة 1984م الصناعة التقليدية إلى أربعة مجموعات وعرف كل مجموعة على حدى:

¹ - UNESCO, culture: créativité: artisanat et design, 23/09/2009.

<http://portal.unesco.org/culture/fr/ev.phpurl-ID=35418&url-Do=Do-topic&url-section=201.html>

² -UNIDO, Creatives industries and micro and small scale enterprise development a contribution to poverty, vienna Austria, 2005, pp 29-30.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

- الإبداعات ذات الطابع الفني للحرفيين: هي أنشطة تتعلق بمواد منتجة لها محتوى إبداعي، وتستعمل مهارات وتقنيات مرتفعة جدا.
 - الفنون الشعبية والفلكلورية: وهي كل التعبيرات المستوحاة من الثقافات المحلية والوطنية والمواد الاستعمالية أو التزيينية، والتي تعكس نظرة مشتركة للحياة، وتتطلب درجة عالية من الكفاءة والتقنيات اليدوية.
 - الصناعات التقليدية: تشمل ورشات المنتجة لمنتجات ذات طابع تقليدي أصيل والمصنوعة يدويا، ولكن بكميات كبيرة وفي حالة توسع هذه الورشات إلى غاية الوصول إلى تقسيم العمل لا تعتبر آنذاك منتجاتها مواد لصناعات تقليدية ولكن منتجات مصنوعة بالسلسلة تحمل ذوقا محليا وموجها إلى السوق الواسع.
 - الإنتاج الصناعي: يخص كل نماذج الصناعات التقليدية أو المواد المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية وبكميات كبيرة.⁽¹⁾
- 2-5- تعريف الصناعة التقليدية والحرف المعتمد في الجزائر:** قبل صدور الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10/01/1996 المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها لم يكن هناك تعريف واضح وصريح لهذا القطاع من النشاط وبصدوره نصت المادة 05 من هذا الأمر على أن: "الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتمارس بصفة رئيسية ودائمة وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرّضي ويمكن أن تمارس بكيفيات مختلفة، أما فرديا أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقولة للصناعة التقليدية والحرف".⁽²⁾

¹ - ANQUETIL Jacques, la préservation et le développement de l'artisanat utilitaire et createur dans le monde contemporain, consultation d'experts sur "la préservation et le développement de l'artisanat dans le monde contemporain", rio de janeiro, 27-31 aout 1984, pp 3,7.

² - الأمانة العامة للحكومة: الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10/01/1996، الجريدة الرسمية، رقم 3، الجزائر، الصادرة في 14/01/1996، ص 4.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

- الحرفي الفردي: تم تعريفه لأول مرة في المادة 3 من القانون رقم 82-12 المتضمن القانون الأساسي للحرفي والمؤرخ في 28 أوت 1982⁽¹⁾ وتم تعديل مفهومه سنة 1996 بموجب الأمر 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1996، يعرف على أنه: "كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطه التقليدي، يثبت تأهيلا ويتولى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسيير وتحمل مسؤوليته"، وفي هذا الصدد يعرف كل من:

* الحرفي المعلم: هو كل حرفي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، يتمتع بمهارة تقنية خاصة وتأهيل عال في حرفته وثقافة مهنية.

* الصانع: كل عامل أجير يمتلك تأهيل مهني مثبت.⁽²⁾

- تعاونية الصناعة التقليدية والحرف: تعرف تعاونية الصناعة التقليدية والحرفية على أنها شركة مدنية يكونها أشخاص، ولها رأسمال غير قار وتقوم على حرية انضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي، يتمتع المتعاونون بحقوق متساوية مهما كانت قيمة حصة كل واحد منهم في رأس المال التأسيسي، ولا يمكن التمييز بينهم اعتبارا لتاريخ انضمامهم إلى التعاونية.

- مقولة الصناعة التقليدية والحرف: تم إدراج مفهوم المؤسسة الحرفية لأول مرة في القانون 82-12 في المادة 4 منه⁽³⁾ ثم عرفت بموجب الأمر 96-01 حيث تم تقسيمها إلى قسمين:

* مقولة الصناعة التقليدية: هي كل مقولة مكونة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوفر على الخصائص التالية:⁽⁴⁾

- ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.
- تشغيل عدد غير محدد من العمال الأجراء.

¹ - الأمانة العامة للحكومة: القانون رقم 82-12 المؤرخ في 28/08/1982، الجريدة الرسمية، العدد 35، الجزائر، الصادرة في 31/08/1982، ص 1717.

² - الأمانة العامة للحكومة: الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10/01/1996، مرجع سابق، ص 5.

³ - الأمانة العامة للحكومة: القانون رقم 82-12 المؤرخ في 28/08/1982، مرجع سابق، ص 1718.

⁴ - الأمانة العامة للحكومة: الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10/01/1996، مرجع سابق، ص 6.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

* المقولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات: كل مقولة تنشأ وفق أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوفر فيها الخصائص التالية: (1)

• ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد والخدمات.

• تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صناع لا يتجاوز عددهم 10 ولا يحسب ضمنهم كل من رئيس المقولة، الأشخاص الذين لهم روابط عائلية مع الرئيس (زوج، فروع أصول)، متمهنون لا يتعدى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقولة عقد تمهين.

المطلب الثاني: مجالات الصناعة التقليدية.

تتفرع الصناعة التقليدية إلى عدة مجالات حسب النشاط الممارس فنميز بين ثلاثة أنواع من الصناعة التقليدية وهي:

1- **الصناعة التقليدية الفنية:** "هي كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية أو تزيينية ذات طابع تقليدي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة تميز بالأصالة والإبداع والطابع الانفرادي".

2- **الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد أو الصناعة التقليدية الحرفية النفعية الحديثة:** "هي كل صنع لمواد استهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا، وتوجه للعائلات وللصناعة والفلاحة". (2)

3- **الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات:** "هي مجمل الأنشطة التي يمارسها الحرفي والتي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميم الفني".
وعموما يمكن التمييز بين صنفين من الصناعة التقليدية:

- منتج حرفي نفعي: وهو منتج يستخدم للاستعمال العادي.

- منتج حرفي فني: وهو منتجات تدخل عليها رسومات، نقوشات مميزة، مستمدة من حضارات عابرة للمجتمع تستخدم لتزيين والاستعمال في المناسبات.

¹ - المرجع نفسه، ص 7.

² - المرجع نفسه، ص 5.

المطلب الثالث: أهمية قطاع الصناعة التقليدية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يتأكد الدور الفاعل لهذا القطاع في المسيرة التنموية ببلادنا من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي سنبرزها في ما يلي:

1- الأهمية الاقتصادية للصناعة التقليدية: تبرز الأهمية الاقتصادية من خلال:

1-1- توفير مناصب الشغل: تعد البطالة من بين المشاكل العويصة التي عرفتها وما زالت تعرفها اقتصاديات البلدان على وجه أخص البلدان النامية، وقطاع الصناعة التقليدية والحرف يمثل مصدرا بالغ الأهمية في توفير فرص العمل انطلاقا من كونه يميل إلى تكثيف العمالة على تكثيف رأسمال⁽¹⁾، إذ أنه يستطيع تعبئة اليد العاملة بصفة كبيرة وبتكاليف بسيطة، إذ تمتلك البلدان الأوربية قرابة سبعة ملايين مؤسسة حرفية تشغل 22 مليون عامل تشكل ألمانيا وحدها 5.3 مليون شخص، وهو ما يعادل 15% من القوى النشيطة في حين شغل القطاع في سوريا 500 ألف عامل، وفي تونس 265 ألف عامل أي 11% من القوى النشيطة، أما في المغرب فيشغل حوالي مليون حرفي.

1-2- المساهمة في الناتج الداخلي الخام: تحقق الصناعة التقليدية جزءا هاما من القيمة المضافة التي تكون مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى نتيجة اعتمادها على العمل اليدوي والموارد المحلية، ما يساهم في زيادة ثروة البلاد، إذ تساهم الصناعة التقليدية في تونس بـ 3% من الناتج الداخلي الخام في حين تساهم في المغرب بـ 15%.

كما نشرت مجلة (Le M.O.C.I)⁽²⁾ أن نسبة الصناعة التقليدية من الإنتاج الداخلي الخام تقدر بـ 20% في بوركينا فاسو، وأن مساهمة هذا القطاع تأتي مباشرة بعد الزراعة وتربية المواشي، وهي صناعة تشغل حوالي مليونين وهو ما يعادل 30% من اليد العاملة الإجمالية.

1-3- المساهمة في إيرادات: إن قطاع الصناعة التقليدية والحرف قطاع إنتاجي يتميز بمردود اقتصادي هام من خلال توظيف استثمارات بسيطة.

¹ – RALPH VON Gersdorff, situation actuelle de l'artisanat en Afrique Francophone In: Tiers-Monde, persee, tome 10 N° 39, 1969, p 596.

² – Le moniteur du commerce international (Le moci), N° 1461 du 28 septembre 2000, page 14.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

وما يجعلها تمتلك قدرة تصديرية هو ميزتها النسبية مقارنة بالبلدان المستوردة لها، وبالتالي فهي توفر للدول عائدات دائمة، وزيادة في الدخل من العملة الصعبة.

لقد برهنت الحرف التقليدية في كثير من الدول على قدرتها التصديرية ويتضح ذلك من خلال المداخل العملة الصعبة التي تحققها.

- الجزائر: حسب وزارة التجارة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) اتضح أن القدرات الإنتاجية للصناعة التقليدية ستحقق رقم أعمال سنوي قدره 5.5 مليون دولار من الصادرات⁽¹⁾.

- المغرب: بلغت صادرات المغرب الأقصى من المنتجات التقليدية 54.9 مليون دولار ونسبة 1.55 من إجمالي الصادرات الكلية المقدرة بـ 3535 مليون دولار حسب سنة 1993 و 306.172.489 درهم لسنة 2002.

- تونس: توفر الصناعات التقليدية سنويا معدل 250 مليون دينار تونسي من العملة الصعبة "أي حوالي 160 مليون يورو" وهو ما يمثل 2.2% من مجموع صادرات البلاد لسنة 2005.⁽²⁾

- إيران: وتبعا لإحصاءات مصلحة الجمارك لجمهورية إيران الإسلامية قدرت قيمة صادرات الصناعات التقليدية ما بين مارس 2004 حتى 2005 بحوالي 563.9 مليون دولار بما يعادل 8.8% من جملة الصادرات السلعية غير البترولية، وتمثل صناعة السجاد اليدوي أهم صادرات الصناعة التقليدية خلال نفس الفترة بقيمة 47107 مليون دولار وتمثل 7.4% من الصادرات الإيرانية.

1-4- ركيزة حيوية للقطاع السياحي: تلعب الصناعات التقليدية دورا مهما في تدعيم وترقية القطاع السياحي فهي تمثل 10% من إيرادات السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة، فالسائح يبحث دائما على أخذ منتج تذكاري يعكس ثقافة البلد المضيف له وما

¹- أحمد بن الهادي: المدير العام للصناعات التقليدية بالجزائر "ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي" الرباط، 17-19 سبتمبر 2005.

²- عزيزة بن يوسف: مديرية الدراسات والاستثمار بتونس "ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي، الرباط، 17-19 سبتمبر 2005.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

يلاحظ كذلك، من خلال التطورات العالمية ظهور السياحة الجماعية حيث لا يعود السائح إلى بلده بدون اقتناء المنتجات التقليدية التي تعتبر كواجهة للبلد أو المنطقة التي زارها.

2- الأهمية الاجتماعية والثقافية للصناعة التقليدية: تبرز الأهمية الاجتماعية والثقافية للصناعة التقليدية من خلال:

2-1- الأهمية الاجتماعية للصناعة التقليدية: تتمثل في:

- توفير مداخل للأفراد: يساهم قطاع الصناعة التقليدية والحرف مساهمة فعالة في امتصاص البطالة، وخلق فرص العمل، وهذا للوسائل البسيطة التي يحتاجها الحرفي في عمله ليمارس أي نشاط، بإمكان القطاع أن يشكل نسيجاً اقتصادياً للأسر المنتجة مما سيؤثر إيجاباً على شبكة العائلات الاجتماعية من خلال رفع المستوى المعيشي.

كما أن للقطاع دوراً كبيراً في التكفل بالشباب، مما يجعله مساهماً في الحفاظ على هذه الفئة من كل أشكال الانحراف، عن طريق منحهم مناصب عمل قادرة، تؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي. (1)

- مساهمة الحرف التقليدية في تقليص النزوح الريفي: يستجيب قطاع الصناعة التقليدية للأهداف الوطنية المتعلقة بإحداث نوع من التوازن في التوزيع الديمغرافي للسكان، وتوزيع الدخل في المحيط الريفي من خلال تهيئة وإنشاء مناطق نشاط مصغرة للصناعة التقليدية تسمح بتخفيف الضغط الديمغرافي على المدن، وتعمل على استغلال الأمثل للموارد البشرية وتساهم في تغطية الحاجات الأساسية للمستهلكين وكذا تحافظ على الحرفة التقليدية في الأرياف. (2)

- تثمين دور المرأة: إن ممارسة الأنشطة الحرفية في البيت يعد أحد الطرق لإتاحة الفرصة لعمل المرأة وإبراز دورها الإنتاجي والخدماتي في المجتمع حيث أن قائمة أنشطة الصناعة التقليدية والحرف تضم إلى جانب أصناف الأنشطة السابقة بعض الأنشطة التي يمكن

¹ - رايح خوني، رقية حساني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، إيتراك، مصر، 2008، ص54.

² - صديقي شفيقة: مرجع سابق، ص 65.

أن تمارس في البيت والمنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 97-274 المؤرخ في 1997/07/21.⁽¹⁾

2-2- الأهمية الثقافية: تعتبر الصناعة التقليدية والحرف لدى شعوب العالم أحد مقومات الشخصية الوطنية الأساسية، لأنها تميز خصوصية المجتمع وهويته وأصالته، إذ يعد الحفاظ على الصناعة التقليدية هو صميم الحفاظ على تراث الأجداد كما يعد عنوانا للشخصية المعنوية لكل أمة.⁽²⁾

يمكن أن نلخص الأهمية الثقافية للصناعة التقليدية في:

- يعتبر المنتج التقليدي بنك معلومات لمختلف الحضارات والمجتمعات التي مرت بالبلاد وذلك من خلال البصمات التي نجدها في شكل تصاميم ورموز تعكس الخصوصية الحضارية المستوعبة من طرف المجتمع الذي ينتمي إليه الحرفي، وفي هذا الشأن قيل عنها أنها تعبر عن هوية الشعب وثقافة أمة جذورها عابرة في التاريخ⁽³⁾، فهي بدون شك النافذة التي يمكن الإطلال منها لمعرفة الأصول وما طرأ عليها من تأثر وتأثير نتيجة الاتصال بغيرها.

فمثلا عرفت صناعة الزرابي التقليدية في الجزائر عدة تأثيرات مرتبطة بالأحداث التاريخية التي مرت بالبلاد، والتي تركت تأثيرها واضحا في التقنيات المستوعبة والرموز المستعملة في كثيرة من مناطق الوطن، نذكر على سبيل المثال:

* وجود الاسبان في الجزائر، جعل الحرفي الجزائري يكتسب أشكال الفن الأندلسي ويجسده في منتجات الفنية.

* مكوث العثمانيين لعدة سنوات في الجزائر، جعل الحرفي الجزائري يكتسب الأسلوب الفني العثماني المتميز في جانب منه بتصميم المحراب، وكذلك اكتساب تقنية الغرز بالعقد للزرابي التقليدية.

¹ - الامانة العامة للحكومة: مرسوم تنفيذي رقم 97-274 المؤرخ في 1997/07/21، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة في 1997/07/23، ص23.

² - <http://www.cambatna.com/2012-04-10-20-39-28/2012-04-10-20-45-46.html>

³ - كلمة رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" في جلسات الوطنية للصناعة التقليدية بالصنوبر البحري، الجزائر، 21-23 نوفمبر 2009.

* وجود الفرنسيين في الجزائر جعل الحرفي يكتسب الفن الخاص برسم الورود.

- وسيلة اتصال بين الأفراد والمجتمعات، إذ قила على الزربية مثلا أنها ⁽¹⁾ تعتبر وسيلة تواصل بين البشر بألوانها ورسوماتها وأحجامها، كما أنها رسالة حية للأجيال اللاحقة عن الفترة التي صنعت فيها الزربية.

المطلب الرابع: خصائص الاقتصادية للصناعة التقليدية

للصناعة التقليدية خصائص عدة تميزها عن غيرها من الصناعات وأهم هذه الخصائص ⁽²⁾:

- 1- لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة.
- 2- اعتمادها على الموارد المحلية في أغلب إنتاجها.
- 3- تعتبر عامل إبداع وتوعية، ذلك أنه ينظر على الفنون الحرفية بجوانبها المادية الروحية على أنها وحدة متماسكة لها جوانبها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فهي تحفظ التراث وتصور التقاليد وتهتم بالتعريف به في الخارج.
- 4- تعتبر الصناعة التقليدية صناعة مرنة لمرونتها في الانتشار الجغرافي تخلق التوازن بين القرية والمدينة.
- 5- نتيجة لبساطتها ومرونتها مع السوق فهي تساهم في رفع مستوى الادخار والاستثمار.
- 6- من أهم المشروعات الصغيرة على خلق الثروة والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية نجد مشروع الصناعة التقليدية أو الحرفية.
- 7- تعتبر الصناعة الحرفية مهارة يدوية وخبرة مهنية.
- 8- منتوج الصناعات التقليدية متنوع بتنوع وخصوصية وعادات وتقاليدها كل منطقة من البلاد.
- 9- إن مميزات منتوجات الصناعة التقليدية أنها منتوجات تستطيع أن تكون مشخصة لأن عمل الحرفي هو يدوي، وكفي الطلب منه المواصفات الموجودة في المنتج معين فمثلا

¹ - بن خرف الله: الزربية كدعامة للإتصال، أعمال الأيام الدراسية عن الزربية التقليدية المنظمة بغرداية، مارس 1995.

² - بودي عبد القادر: "أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر - دراسة حالة السياحة بالجنوب الغربي"، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 123.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

يمكن طلب زربية ذات مواصفات صغيرة كما يمكن إنجاز مزهريات بأساليب مختلفة وبأشكال هندسية رائعة.

10- تعتبر الصناعة التقليدية واحدة من ابرز ملامح مقومات الشخصية الوطنية إذ تساهم بفضل ما تحقّقه من تواصل بين الماضي والحاضر في ترسيخ الهوية الثقافية في تثبيت روح الأصالة والانتماء لها تعاقبت عليه الأجيال والثقافات.

المبحث الثاني: مسار تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر (عبر المراحل الممتدة من 1962 إلى آفاق 2020)

إن أي تغيير في هيكلية أو سياسة لنظام اقتصادي قائم سوف يؤثر حتما على نمط تسيير المؤسسات، وهو ما يتطلب تطوير قواعد التنافسية لها خاصة الصغيرة منها واستعمال استراتيجيات تأقليمية تتوافق مع تلك التغيرات الحاصلة، وما يخص قطاعنا ومع التحول الذي شهده اقتصادنا وتوجهه نحو اقتصاد السوق، اتجهت الدولة الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات وإنشاء مجموعة من الهياكل تهدف جميعا لتحسين البيئة العامة للقطاع وبالتالي الرفع من أدائه الإنتاجي، ولهذا فقد مرت الصناعة التقليدية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بمراحل متعددة عكست رغبة الدولة الملحة لتطويره.

المطلب الأول: تطور قطاع الصناعة التقليدية قبل وضع إستراتيجية لتنمية القطاع (الفترة 1962-2002)

لقد حظي قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر باهتمامات متفاوتة تختلف حسب البرامج المخصصة للتنمية الاقتصادية فهذا الاهتمام كان حسب المراحل التالية:

1- المرحلة الأولى (1962-1969):

تمثلت الخطوة الأولى للاهتمام بالقطاع في هذه الفترة في إنشاء مديرية الصناعة التقليدية في أوت 1962 بصدور الأمر 62-025 الصادر في أوت 1962، هاته الأخيرة تم إدراجها تحت وصاية وزارة التصنيع والطاقة.

وفي سنة 1963 أنشئ الديوان الوطني للصناعة التقليدية (ONATA) والذي يتكفل بتحديد البرنامج العام لنشاط الصناعة التقليدية الجزائرية، خاصة ما يتعلق بمجال التمويل

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

وتسويق المنتجات ومراقبة نوعيتها لاسيما تلك الموجهة نحو التصدير، بالإضافة إلى مركز للمساعدة التقنية للصناعة التقليدية (CATA) المكلف بالمساعدة التقنية للحرفيين فيما يخص وسائل الإنتاج والتجهيزات وفي مارس من نفس السنة ألحقت الصناعة التقليدية الفنية بوزارة الشباب و الرياضة والسياحة في حين تم تحويل إدارة إنتاج الصناعة التقليدية إلى وزارة السياحة سنة 1964 بالقرار الوزاري المؤرخ في 25 مارس 1964، ومن ثم تم إلحاق مديرية الصناعة التقليدية بوزارة الصناعة والطاقة سنة 1965 بواسطة المرسوم 65-136.⁽¹⁾

2- المرحلة الثانية (1970-1980):

عرفت هذه الفترة زيادة معتبرة في الموارد المالية الجزائرية، وهذا ما سمح للدولة وعزز رغبتها في زيادة سيطرتها على المجال الاقتصادي وقد أثر ذلك على الصناعة التقليدية من جانبيين:

2-1- التحكم المباشر في محيط وحدات الإنتاج للصناعة التقليدية وقد حققت هذه السيطرة من خلال ما يلي:

- المؤسسة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT):^(*) أنشأت تحت وصاية وزارة الصناعة في أوت 1971، وقد كلفت بمهام (ONATA) مع توسيعها، بهدف تطوير الصناعة التقليدية ذات النوعية الرفيعة، وبالتالي تنمية صادراتها، ولتسهيل مهمة المؤسسة تم تزويدها بدور للصناعة التقليدية وهي عبارة عن مراكز لتسويق المنتجات.

- إنشاء ورشات إنتاجية: في مختلف الميادين، الطرز، الحلي، السلل، الخزف الفخار... إلخ، كما تحققت السيطرة من خلال مؤسسات عمومية على المستوى الولائي، تسير من قبل الجماعات المحلية، وهي مؤسسات متخصصة حسب قطاعات النشاط تخضع هذه الوحدات لنظام اقتصادي مثل الذي تخضع له مختلف المؤسسات العمومية في مجال الجباية، التمويل والجمارك.

¹ - بن عزوز شكري: تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر 1962-2009، الطبعة الثانية، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، الجزائر، 2009، ص ص 13-14.

* - SNAT: Société Nationale de l'artisanat traditionnel.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

- هياكل أخرى لتطوير القطاع: وهي عبارة عن تعاونيات تقليدية مسيرة من طرف مؤسسة زراعية، ما يسمح بتقليص نفقات التسيير، وقد أضيفت سنة 1973، الحرف لمديرية الصناعة التقليدية بعدما كانت من صلاحيات الديوان الوطني للملكية الصناعية (ONPI).(*)

2-2- التدخل في تطوير إمكانيات الإنتاج العمومية بوضع سياسة استثمارية للقطاع: تم التوجه لتشجيع الاستثمار في القطاع بغرض التوسع في التشغيل وعدالة أحسن في تقسيم العمل، بغرض تصحيح الآثار السلبية الناتجة عن الحيازات الصناعية التي تميزت بتركيز رأسمالي كبير، وتكاليف ضخمة لإنشاء مناصب الشغل، في حين الاستثمار في قطاع الصناعة التقليدية جدير بإنشاء مناصب عمل بتكاليف ضئيلة بغرض إحياء الاقتصاديات المحلية التي بقيت بعيدة عن المشاريع الاستثمارية الضخمة.

وبالتالي في الفترة ما بين (1967-1973) ومن خلال مخططات الدولة، تم انجاز 67 مشروع استثماري في القطاع تشمل الأنشطة التالية: النسيج، الخشب، الجلود، النحاس الحدادة، الحلي، الفخار، بعدها سجل القطاع فترة راحة بسبب محدودية السوق الصناعية التقليدية، وبالتالي تفادي إشكالية بيع المنتوجات، ففي الفترة ما بين 1974 و 1976، تم إنشاء 22 مشروع في الطرز والأثاث المنحوت، بالإضافة إلى إقامة مراكز للبيع لتسهيل عملية التسويق.

3- المرحلة الثالثة (1981-1991):

في بداية الثمانينات تم تخلي الدولة عن القطاع الذي أكمل مرحلة الراحة التي سبقتها، وقد تم ترجمة هذا التخلي بإيقاف الاستثمار في القطاع وتكملة المشاريع التي تم البدء فيها فقط، كما تم حل الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT) سنة 1987، والتي كانت بمثابة مؤطر القطاع وممونة بالمواد الأولية.

تم وضع إطار تشريعي جديد في محاولة لإعادة هيكلة القطاع من خلال إصدار مجموعة من القوانين.

* ONPI: Office national de la propriété industrielle.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

3-1- القانون الأساسي للحرفي الذي صدر في أوت 1982 يهدف إلى إعطاء مفهوم دقيق للقطاع من خلال تعريف الحرفي وحقوقه و واجباته، وقواعد ممارسة الأعمال الحرفية ومجالها وتحديد تنظيم التعاونيات الحرفية بغرض تحرير المبادرة الخاصة في القطاع خاصة وأن تدخل الدولة أصبح لا يجدي بسبب متطلبات القطاع من المرونة.

3-2- المرسوم الخاص بتنظيم سجل الصناعة اليدوية والحرفية، والمرسوم الذي يبين كيفية إعداد فهرس الوطني للحرفيين والتعاونيات، بغرض جمع المعلومات الخاصة بهم على المستوى الولائي سنة 1985.

3-3- المرسوم (88-230) الصادر سنة 1988 المتضمن إعادة تنظيم سجل الصناعة اليدوية والحرف على أن يتم مسكه من طرف المجالس البلدية بدل الوالي.

غير أن الاقتصاد الجزائري تعرض لأزمة بترولية سنة 1986 كان لها تأثير على قطاع الصناعة التقليدية، تلتها تعرض القطاع لهزة عنيفة بعد حل الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT) سنة 1987 ما أدى إلى فقدان تأطير القطاع خصوصا في مجال التموين، كما تم أيضا تحويل وصاية القطاع سنة 1990 مع قطاع السياحة ليصبح تابع لوزارة السياحة والصناعة التقليدية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92-307 المؤرخ في 19 جويلية 1992.⁽¹⁾

4- المرحلة الرابعة (1992-2002):

إن تنامي إشكالية البطالة جعلت الدولة تعمل على تعزيز العمل القطاعي المشترك في مجال دعم وترقية الصناعة التقليدية بداية من التسعينات بإنشاء ما يلي:

4-1- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف والغرف الجهوية؛ والتي أنشأت بموجب مرسوم التنفيذي رقم 92-10 المؤرخ في 9 جانفي 1992 وتعد منتدى لتمثيل المهن الحرفية والدفاع عن مصالح الحرفيين، كما تمثل الشريك الأمثل للسلطات العمومية المحلية أو الوطنية في كل الميادين التي تعنى بتتمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وفي هذا الصدد تم إنشاء 08 غرف جهوية، حدد مقرها بمقر الولايات، وتمارس مهامها تحت وصاية

¹ - الأمانة العامة للحكومة: المرسوم الرئاسي رقم 92-307 المؤرخ في 19 يوليو 1992، الجريدة الرسمية، العدد 56، الصادر في 22 يوليو 1992، ص 1529.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

مديريات المناجم والصناعة، ليتطور عددها إلى 20 غرفة سنة 1997 خاضعة لوصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية انطلاقاً من جوان 1997.⁽¹⁾

4-2- الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-12 المؤرخ في 09 جوان 1992 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي، تهدف إلى الحفاظ على مجمل الأنشطة المتعلقة بالصناعة التقليدية وترقيتها.

4-3- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.⁽²⁾

4-4- إنشاء المصالح الخارجية للوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية، ويتعلق الأمر بإنشاء 48 مديرية ومفتشية للسياحة والصناعة التقليدية تسعى نحو تعزيز التأطير المحلي.

يعتبر الأمر رقم 96-01، الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والصادرة في جانفي 1996 كإطار عام يسير على وفقه القطاع، حيث حدد مفهوماً دقيقاً وشاملاً للصناعة التقليدية والحرف، وكيفية تنظيم نشاطاتها، قواعدها ومجالاتها، وكذا واجبات الحرفيين وامتيازاتهم.

في أفريل 1997، صدر المرسوم التنفيذي رقم 97-140، ليحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، بالإضافة إلى مراسم تنفيذية أخرى تعمل على تنظيم القطاع والحرفيين على حد سواء، كما جاءت عدة قرارات وزارية تصب كلها في تشجيع الصناعة التقليدية، كالقرار رقم 01 الصادر في جانفي 1999، الذي تحدد كفايات تنظيم المسابقة الوطنية للصناعة التقليدية ومبالغ جوائزها.⁽³⁾

ومن نفس السنة، تم إصدار القانون الأساسي النموذجي لتعاونية الصناعة التقليدية والحرف، الذي يحدد المبادئ العامة التي تحكم التعاونيات، وكيفية إدارتها وتسييرها.

¹ - المرجع نفسه، ص 35.

² - الأمانة العامة للحكومة: المرسوم التنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 02 جانفي 1993، الجريدة الرسمية، العدد 2، الصادرة في 6 جانفي 1993، ص 11.

³ - وزارة السياحة والصناعة التقليدية: القرار رقم 1 المؤرخ في 2 جانفي 1999، يحدد كفايات تنظيم المسابقة الوطنية للصناعة التقليدية ومبالغ جوائزها.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

سعت السلطات إلى تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف باعتباره قطاع يمكن الاتكال عليه، وذلك من خلال مجموعة من التدابير نجملها فيما يلي:

- تطبيق الرسم على القيمة المضافة المخفض 7% لبعض الأنشطة الصناعية التقليدية والفنية.

- تمكين الحرفيين من الحصول على العملة الصعبة والتي تستخدم في استيراد احتياجاتهم من المواد الأولية والمشاركة في عدة معارض دولية.

- تنظيم جلسات الصناعة التقليدية سنة 1994 بغرض الاستماع إلى ممثلي الحرفيين ودراسة المشاكل التي يعانيها القطاع.

إن الفعالية الاقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية وقدراتها على تزويد النسيج الاقتصادي الوطني بمؤسسات تساهم في الناتج الداخلي الخام للبلاد وفي توفير مناصب شغل وتقليص البطالة، وتحقيق التوازن الجهوي، ما جعل السلطات الجزائرية تدمجه مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناعة التقليدية وذلك في جوان 2002.

المطلب الثاني: إستراتيجية عمل من أجل تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية للفترة 2010-2003

كان قرار الحكومة بضم قطاع الصناعة التقليدية والحرف إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ترجمة واضحة لإرادة الدولة في إعطاء هذا القطاع بعده الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الكامل، وتجسيدا لهذا القرار بادرت الوزارة الوصية بإعداد إستراتيجية تنمية للقطاع سميت بمخطط عمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010.

1- أهداف الإستراتيجية: إن إنجاز مشروع برنامج العمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية من شأنه أن يحقق الأهداف التالية:

1-1- إحداث مناصب شغل للشباب بقطاع لا يتطلب استثمارات ضخمة.

1-2- تنوع الأنشطة الاقتصادية المحلية، التي تعتبر مصدر متنوعا للموارد الاقتصادية الثقافية والعمرانية، ما ينمي الطلب المحلي ويغطي الحاجات الأساسية للمواطنين.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

1-3- تطوير مستوى التأهيل المهني والتقني، وتشجيع المبادرة الشخصية والاعتماد على النفس من طرف الشباب.

1-4- المساهمة في المجهودات الدولة لتطوير استقلاليتها الاقتصادية، من خلال الاندماج الاقتصادي، إحلال منتوجات محل الواردات، محاربة التبذير عن طريق استرجاع واستعمال المواد الأولية المحلية، بالإضافة إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات.

1-5- تهيئة الأقاليم من خلال إنشاء مناطق نشاط للصناعة التقليدية، ما يسمح بتثبيت السكان في مناطقهم الريفية، وبالتالي التقليل من النزوح الريفي.⁽¹⁾

2- الإجراءات المقترحة في الإستراتيجية:

اتخذت السلطات العمومية تدابير تساهم في وصول القطاع لتحقيق الأهداف المسطرة في آفاق 2010، من خلال تحديد عدة إجراءات تطبيقية وميدانية متعددة الجوانب، نذكر منها:

2-1- ملائمة وتبسيط الجهاز التشريعي والتنظيمي بالتوافق مع الواقع الاقتصادي والرهانات والتحديات المستقبلية.

2-2- تعزيز ودعم التأطير بإعادة تنظيم مؤسسات التأطير سواء من حيث التنظيم أو المهام.

2-3- تنمية العمل بالبيت التي تعتبر إحدى خصوصيات نشاط الصناعة الممارس في أغلبية الأحيان بالمناطق الريفية من طرف النساء.

2-4- إعادة الاعتبار للوحدات الإنتاجية الحرفية الموجودة والمسيرة من طرف العمال وذلك عبر برامج تكوينية في مجال التسيير والدعم المالي لها.

2-5- ترقية الموارد البشرية عبر إعداد برامج تكوينية ملائمة وذلك بالتنسيق مع قطاع التكوين والتعليم المهنيين.

¹ - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010، سنة 2003، ص ص 31-34.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

2-6- إنشاء شبكة تمويل خاصة بالحرفيين تشرف على عملية تنظيم وتحسين التمويل بالمواد الأولية والتجهيزات والعتاد والحصول على المحلات التي تعتبر إحدى أكبر العراقيل التي تواجه القطاع.

2-7- دعم نشاطات تسويق وترويج وتصدير منتجات الصناعة التقليدية بفتح المجال أمامها للدخول في الأسواق الوطنية والدولية.

2-8- استغلال فرص التعاون الدولي في إطار علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف وهذا للاستفادة من التسهيلات التقنية والمالية التي يمكن أن تقدمها المنظمات الدولية المتخصصة التي تهتم بتطوير حرف الصناعة التقليدية.⁽¹⁾

3- النتائج المتوقعة للإستراتيجية:

إن تنفيذ هذا البرنامج سينعكس إيجابيا على الحرفي، المجتمع، الاقتصاد الوطني، حيث ينتظر من ورائه في آفاق 2010 ما يلي:

3-1- الحرفي: سوف تسمح له برامج التكوين والتأطير والإعلام بـ:

- اكتساب مهارات عالية، وتحسين نوعية منتوجاته.
- تحسين مداخله وبالتالي وضعيته الاجتماعية والاقتصادية.
- ممارسة نشاطه الحرفي في إطار شرعي ومنظم.

3-2- المجتمع: سينبثق من هذه الإستراتيجية ما يلي:

- تثبيت الأفراد في مناطقهم الأصلية.
- تشجيع العمل اليدوي المنزلي.
- إعادة الاعتبار للتراث الوطني وحمايته.
- محاربة الآفات الاجتماعية الناتجة عن البطالة كالانحراف.

3-3- الاقتصاد الوطني: التطبيق الجيد للإجراءات والتدابير المقترحة في إطار

هذه الإستراتيجية سوف يمكن من الوصول إلى النتائج المولوية:

- في ميدان التشغيل:

* دعم وتأمين دوام النشاطات الحرفية المسجلة بسجل الصناعة التقليدية والحرف.

¹ - المرجع نفسه، ص ص 35-60.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

* إنشاء أنشطة جديدة، وخلق مناصب شغل جديدة تقدر بـ 280000 منصب شغل على أساس وتيرة نمو تقدر بـ 20%، وعلى هذا الأساس وفي آفاق 2010 فإن القطاع سوف يستقطب 510.000 شخص بشريحة مكونة من 130.000 منصب شغل 113.000 منصب ناتج عن تسوية القطاع غير الرسمي 280.000 منصب جديد.

- في ميدان الإيرادات لفائدة الخزينة العمومية:

انطلاقاً من معدل ضريبي سنوي يقدر بـ 10.000 دج لكل حرفي، وبطاقة تشغيلية تقدر بـ 510.000 حرفي في آفاق 2010، فيتوقع أن تصل الإيرادات السنوية إلى حوالي 5 مليارات دينار.

- في ميدان الصادرات خارج المحروقات:

إذ ينتظر أن تتمكن الطاقة الإنتاجية للقطاع من توفير رقم أعمال سنوي موجه للتصدير يقدر بـ 5.5 مليون دولار، وبتقدير نمو حدد بـ 50% تم توقع أن تبلغ الإيرادات 66 مليون دولار سنة 2010، وبإضافة مشتريات السياح المقدر أن يصل عددهم 1.2 مليون سائح بمصاريف تقدر بـ 80 دولار للسائح أي ما يعادل 96 مليون دولار، فإن مجموع الإيرادات الناتجة عن التصدير سوف تصل إلى 162 مليون دولار أي ما قيمته 12 مليار دينار.⁽¹⁾

المطلب الثالث: تقييم إستراتيجية الصناعة التقليدية (2003-2010)

إن الإجراءات المقترحة في الوثيقة المتعلقة بهذه الإستراتيجية تترجم الرغبة الحقيقية لتوفير الأدوات والوسائل والميكانزمات الضرورية لإعادة بعث نشاطات الصناعة التقليدية والحرفية على المدى المتوسط، التي بدورها ستشكل أداة أساسية وفعالة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والتي لا يمكن أن تكون لها آثار إيجابية إلا بتضافر جهود كافة قطاعات النشاط المعينة بمساهماتها الكلية لدعم قطاع همش طويلاً، فبعد سبع سنوات من الشروع في تجسيد هذا البرنامج على أرض الواقع كانت النتائج التالية:

¹ - المرجع نفسه، ص ص 68-69.

1- الإطار التشريعي والمؤسساتي:

فيما يخص التشريع فقد شهدت قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف زيادة في عدد أنشطتها وهذا من 214 نشاط سنة 2007 إلى 338 نشاط سنة 2009، وذلك في محاولة لإدراج أنشطة جديدة غير واردة في القائمة أحدثتها عملية توسيع وتطوير بعض الأنشطة الحرفية، أما التأطير فقد زوّد القطاع بهيئات تأطير ممثلة في غرف جهوية أخرى في المناطق التي لم يكن بها هياكل تأطير فتم سنة 2003 استحداث 11 غرفة جديدة للصناعة التقليدية ليصبح عددها 31 غرفة، وبصدور الأمر التنفيذي رقم 09-323 انتقل عددها إلى 48 غرفة للصناعة التقليدية والحرف موزعة على كامل التراب الوطني، تعمل على توفير عمل جوارى أكثر قربا من الحرفيين وتقلص من الكثافة الحرفية التي كانت تضغط على بعض الغرف، كما بادرت السلطات العمومية إلى برمجة عدة دورات تكوينية للحرفيين أعضاء الجمعيات العامة للغرف تضمنت مواضيع مختلفة والتي تهدف في مجملها إلى التحكم في صلاحيات التسيير. (1)

2- إنشاء الأنشطة والتشغيل والإنتاج:

شهدت الفترة ما بين 2003 والسادسي الأول من 2009 توسعا في عدد الأنشطة الحرفية بـ 82.235 مشروع حرفي جديد، أي بزيادة سنوية قدرها 11.748 مشروع وهو ما يمثل نسبة 11% سنويا، هذا الارتفاع في عدد الأنشطة انعكس أيضا على عدد مناصب الشغل المنشأة التي عرفت بدورها زيادة قدرها 164.606 منصب شغل جديد خلال نفس الفترة وكان معدل المناصب المنشأة سنويا يقدر بأكثر من 23.500 منصب بمعدل نمو يقارب نسبة 11% سنويا.

هاته الحركية في الإنشاء رافقها أيضا ارتفاع مقبول في الناتج المحلي الإجمالي والذي انتقل من 53.9 مليار دينار سنة 2005 إلى 106 مليار دينار سنة 2009، ما يعني زيادة قدرت بـ 96.7% خلال خمس سنوات، أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 19.4%.

¹ - بن زعرور شكري: تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، 1962-2009، مرجع سابق، ص 90.

3- الترويج:

أسفرت نتائج الجهود المبذولة في هذا الإطار عن ما يلي:

3-1- بهدف التعريف بالمنتج التقليدي في داخل الوطن وفي الخارج وإلى غاية سنة 2006، شهدت تلك الفترة تنظيم مئات المعارض والصالونات المحلية بمعدل يفوق 30 تظاهرة سنويا في مختلف مناطق الوطن وفي مختلف نشاطات الصناعة التقليدية، كما شهدت الفترة أيضا المشاركة في عدد يتجاوز المائة صالون دولي بمعدل يفوق 10 تظاهرات سنويا ⁽¹⁾، وقد عرفت هذه المرحلة المشاركة في العديد من الصالونات الدولية من بينها: صالون برلين، صالون مرسيليا، صالون الدولي للصناعة التقليدية بسوريا.

3-2- أما ما يتعلق بدراسات نتائج تسويق المنتج التقليدي بمختلف التظاهرات فقد تم الوصول إلى:

- استهداف بعض الأسواق الأوروبية والآسيوية.

- تكليف مهمة الترويج الدولي للقطاع لدى مؤسسة أو مؤسستين تابعتين له.

- دعم وتعزيز حضور نوعي لفئة المنتجات التي حققت فيها الصناعة التقليدية. ⁽²⁾

4- الترقية والتطوير:

لا تزال السياسة الترقية الموضوعية لتحفيز وتشجيع الحرفيين ورفع روح المنافسة والإبداع فيما بينهم تسير على نفس الخطى، ذلك أن مسابقات الإبداع والمحافظة على التراث التقليدي، ومنح جوائز الصناعة التقليدية والصناعة الفنية لم تتوقف، بل تم تكريس فعاليتها بالإعلان عن اليوم الوطني للصناعة التقليدية والحرف (09 نوفمبر من كل سنة) وإلى غاية نهاية 2008 تم منح 41 جائزة صناعة تقليدية وصناعة فنية بالإضافة إلى التشجيع على الاحتفالات بالمناسبات المحلية الممارسة ببعض المناطق التي تشكل وسط هام لترقية الصناعة التقليدية. ⁽³⁾

¹- بن زعرور شكري: تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف، 1992-2009، الندوة الرابعة لتنمية الصناعة التقليدية في الدول العربية، سوريا، 06-08 أكتوبر 2009، ص 18.

²- المرجع نفسه، ص 19.

³- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف: نظام المعلومات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف ونظام التكوين عن بعد، مجلة الحرفي، العدد 4، فيفري 2008، ص 42.

5- التنمية الريفية:

بهدف تطوير النشاطات التقليدية المتواجدة بالمناطق الريفية تم تطبيق برنامج عمل مشترك بين قطاعي الصناعة التقليدية والفلاحة يقوم على أساس استغلال الترابط الميداني بينهما في دعم التنمية الريفية والتقليص من النزوح الريفي، تقرر على إثره إحداث إعانة من أجل ترقية النشاطات المتعلقة بالصناعة التقليدية الممارسة بهذه المناطق، وتخص الإعانة شراء تجهيزات ولوازم أنشطة الصناعة التقليدية إذ يستفيد من مبالغ الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية وكذا الأنشطة التي يمكن تمويلها وفق برنامج التنمية الريفية، كل القاطنين بالأوساط الريفية والممارسين لإحدى نشاطات: النسيج صناعة الخزف، الجلود، الحلي التقليدي، صناعة الخشب، الذين لم يستفيدوا من أي إعانة من الدولة موجهة لنشاط الصناعة التقليدية، وقد وصل عدد الملفات المدعومة في إطار هذا البرنامج إلى 2500 ملف سنة 2005. ⁽¹⁾

6- في مجال التكوين والتمهين:

عملت الهيئات المشرفة على القطاع على تحسين مستوى تأهيل الحرفيين الشباب حاملين لمشاريع، من خلال ضمان تمويلها من طرف الصندوق الوطني لترقية الأنشطة الحرفية من خلال تنظيم لـ 482 دورة تدريبية إلى غاية ماي 2008، تم من خلالها تأهيل 6874 حرفي منها:

6-1- تكوين 2389 حرفي حامل لمشروع جديد يتضمن أحسن الأساليب لإنشاء مؤسسة من خلال 151 دورة تدريبية.

6-2- تأهيل 4485 حرفي في كيفية تسيير المؤسسة من خلال تنظيم 331 دورة تدريبية.

6-3- كما قام المكتب الدولي بتكوين 48 مكون مؤهل، وهم إطارات بمختلف الغرف بالإضافة لتأهيل 29 مفتش رئيسي للصناعة التقليدية يمكنهم التحكم بالجوانب التنظيمية والتشريعية المسيرة للقطاع

¹ - بن زعرور شكري: تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، 1962-2009، مرجع سابق، ص ص 136-137.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

4-6- إضافة إلى هذا، تم تكوين 70 إطار في الجانب التقني المتعلق بمراقبة الجودة ودمغ الزرابي.

5-6- مرافقة من طرف الإيطاليين في مجال الحلي، الجلود، الفخار، الزجاج، شملت 52 حرفيا، إلى جانب مشاركة الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي في تقنيات الإنتاج وفي تكوين حرفيين في الفخار والخزف.⁽¹⁾

المطلب الرابع: إستراتيجية تطوير وتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020

بعد سبع سنوات من تطبيق مخطط عمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية وبعد عمليات التقييم المختلفة، وبالرغم من النتائج الطيبة المحققة على المستوى المحلي، إلا أن القطاع لم يتمكن من تحقيق كافة أهدافه المسطرة، كما أنه يعاني من بعض النقائص زادا حدة تقلبات وتطورات الأسواق الاقتصادية الراهنة.

أمام هذا الوضع وحتى يستطيع قطاع الصناعة التقليدية والحرف تحقيق الأهداف المسطرة له، ومواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، أصبح من الضروري البحث عن الحلول المبتكرة للعوائق التي تحد من نمو القطاع وتطوره والتي تتضمن إعادة النظر في عدة أمور:

1- التشريع والتنظيم:⁽²⁾

يتطلب مجموعة من الإجراءات تتمثل في النقاط التالية:

1-1- قانون الصناعة التقليدية والحرف: رغم النقاط الإيجابية التي جاءت بها الأمرية 96/01 إلا أن إصلاح الإطار التشريعي أصبح ملحا على ضوء عدد من التطورات يقع على رأسها مطابقة الإطار التشريعي للصناعة التقليدية والحرف مع القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01-18 خصوصا ما تعلق بالمقارنة بين تعريف الحرفي والمؤسسة المصغرة.

¹ - الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف: نظام المعلومات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف ونظام التكوين عن بعد مجلة الحرفي، العدد 4، مرجع سابق، ص 45.

² - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية "جلسات الصناعة التقليدية" حصيلة وآفاق 2020، الجزائر، 2009، ص 72.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

إن إعادة النظر في تعريف الحرفي على أساس أنه مؤسسة مصغرة فهو استجابة للممارسات الواقع حيث أظهرت الدراسات والتحقيقات الميدانية أن غالبية الحرفيين يلجؤون إلى استخدام اليد العاملة المأجورة بشكل دائم.

إن تبني هذا النهج في تعريف الحرفي له انعكاسات أخرى مباشرة على تحديد عدد من المفاهيم خصوصا كميّات ممارسة النشاط، وفي نفس السياق يجب إعادة تعريف المقالة وتعاونية الصناعة التقليدية، بالإضافة إلى مراجعة الإجراءات التنظيمية الأخرى الخاصة بسجل الصناعة التقليدية والحرف وقائمة النشاطات، لذلك فإن المقترح الناتج هو إعداد قانون يضبط الحرف والصناعة التقليدية وإعداد نصوصه التطبيقية.

1-2- تنظيم المهنة: أن للأمر 01-96 الكثير من المحاسن منها ثمن تجربة الغرف الجهوية للحرف ونص على تأسيس غرف الصناعة التقليدية والحرف التي أخذت على عاتقها العمل الميداني الجوّاري لتسيير قطاع الصناعة التقليدية والحرف إقليميا باعتبارها أداة تطبيق استراتيجيات وبرامج الحكومة للوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية، وقد واجه عمل الغرف في الميدان عدة صعوبات كان أهمها أنها ورثت تركيز الاهتمام على ميدان الصناعة التقليدية دون ميداني حرف الإنتاج والخدمات، كما واجهت الغرف في تسيير سجل الصناعة التقليدية والحرف منافسة غير محفزة من السجل التجاري على مستويين الأول الإبقاء على عدد من النشاطات الحرفية ضمن قائمة النشاطات الاقتصادية، والثاني ازدواجية التسجيل بالنسبة للمقاولات الحرفية.

كما ساهم ثقل ملف التسجيل في عرقلة ديناميكية التسجيل، هذه الحركية أيضا كان من أسباب انخفاض وتيرتها انتشار العمل الموازي دون رقابة مما دفع ويدفع بالكثير من الحرفيين إلى شطب أنشطتهم بعد فترة من تسجيلهم، يقود هذا التحليل إلى جملة من المقترحات:

- إلغاء التسجيل المزدوج.
- تغيير تسمية الغرف إلى غرف الحرف والصناعة التقليدية وتوسيع مجال نشاطاتها وخدماتها لميداني الإنتاج والخدمات الحرفية.
- السماح بإنشاء مؤسسات حرفية متعددة النشاطات.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

1-3- تشريعات الضرائب: يخضع المسجلون في سجل الصناعة التقليدية والحرف كغيرهم من المتعاملين الاقتصاديين إلى الضرائب والرسوم المنصوص عليها قانونا يشكل الضغط الضريبي عبئا ثقيلا يعيق نمو القطاع وتطوره مما ينعكس سلبا على الأداء الاقتصادي للحرفيين ومن ثم على ديناميكية إنشاء مناصب الشغل وخلق الثروة، وبناءا على ذلك نقترح ما يلي:

- تخصيص قطاع الصناعة التقليدية والحرف بنظام جبائي محفز ومبسط (نظام الجزافية الضريبية الموحدة IFU) من 2% إلى 4%.

- تعميم الاستفادة من الامتيازات الجبائية لحاملي المشاريع في إطار أجهزة التشغيل المسجلين مباشرة في سجل الصناعة التقليدية والحرف.

1-4- الشارات المهنية: يعرف مجال اللافتات وكتابة أسماء الأنشطة على واجهات المحلات والورشات فوضى في العملية الإشهارية بسبب عدم وجود نظام خاص بذلك، وقد بادر القطاع منذ سنة 2005 في إنضاج فكرة إعداد شارات مهنية لجميع أنشطة الصناعة التقليدية والحرف وقد بلغت هذه العملية مراحل متقدمة، وعليه نقترح:

- توحيد الشارات المهنية حسب النشاطات الحرفية.

- إصدار النصوص المنظمة للشارات المهنية.

- تمييز الشارات المهنية حسب درجة الحرفي المعلم.

1-5- العمل البيتي: تلجأ كثير من العائلات الجزائرية خاصة بالأرياف منها في مواجهتها للبطالة وكسب قوتها ومعاشها إلى ممارسة كثير من الأنشطة التقليدية والنفعية في البيوت إذ تحتل المرأة أكبر نسبة في العمل البيتي لاعتبارات عديدة أهمها التقاليد العريقة للأسرة الجزائرية.

كما يساهم العمل البيتي في خلق الأنشطة الاقتصادية المعاشية التي تزيد من دخل الأسرة، فإنه لعب ويلعب دورا مهما في توريث الصناعة التقليدية للأجيال ومن ثم الحفاظ على كثير من الأنشطة المهددة بالزوال.

لكن بالرغم من المجهودات المبذولة من العائلات الجزائرية إلا أن التحولات الاقتصادية والأنماط التنموية التي عرفت الجزائر قد أثرت تأثيرا مباشرا على هذا النمط من الأنشطة لذلك يقع على الدولة ومؤسسات التأطير المبادرة بما يلي:

- وضع آليات لتأطير العمل البيئي.
- وضع برنامج لإنعاش ودعم الأنشطة الآيلة للزوال.
- تحديد بدقة النشاطات الآيلة للزوال.

2- محاور التكوين والتأهيل وتنمية المهارات: (1)

2-1- تكوين وتأهيل عمال القطاع: لقد أصبح التكوين مرادفا للاستثمار في رأس المال البشري الذي يعتبر ركيزة أساسية لأي عملية تنموية، إن مرافقة الموارد البشرية عن طريق التكوين خصوصا في الفترات الانتقالية التي تعرف تسطير سياسات وبرامج تنموية جديدة يعمل على تمكين هذه الموارد من التعرف على الأدوار الجديدة المنوطة بها، والتحكم وامتلاك المهارات التي تتطلبها المهام الجديدة التي قد تفرضها البرامج المسطرة ولتجسيد ذلك من الضروري:

- عقد اتفاقيات شراكة مع منظمات دولية في مجال التكوين.
- تعميم الاستفادة من التكوين طويل المدى لكافة إطارات القطاع في المجالات التي تقيد قطاع الصناعة التقليدية والحرف.

2-2- تأهيل وتنمية مهارات الحرفيين: يكتسي التكوين والتأهيل في الحرف أهمية كبيرة للاستجابة لمقتضيات السوق غير أن الملاحظ أن مستوى التأهيل والمهارات في عديد من الأنشطة الحرفية يعتبر غير كاف بل إن إعداد الحرفيين ونوعية منتجاتهم وخدماتهم في تراجع، ولعل أهم مثال عن ذلك حرف البناء والأشغال العمومية وكثير من الخدمات الأخرى، حيث يشكل التكوين المهني خصوصا عن طريق التمهين لدى الحرفيين المعلمين أهم الإجابات المقدمة لمعالجة هذه الإشكالات.

¹ - المرجع نفسه، ص 74.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

ومن جانب آخر يعتبر التكوين المستمر للحرفيين والحرفيين المعلمين سواء في أساليب التقنية للحرفة، أو في مجالات التسيير أحد أهم الإجابات لمعضلة تحسين النوعية وديمومة ممارسة الأنشطة.

ومن زاوية أخرى واستغلالا للتطورات المتسارعة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبح الاعتماد على التكوين عن بعد أحد الحلول المطروحة، لذلك نوصي في مجال التأهيل بما يلي:

- إعداد مخططات التكوين للحرفيين.
- إدماج الحرفي المعلم في مراكز التكوين المهني.
- تنمية قدرات الحرفيين في مجال المعلوماتية.
- تشجيع التكوين الفردي في إطار التكوين المستمر.
- إعداد برامج التمهين في إطار الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.
- تعزيز ودعم قدرات القطاع في عملية التكوين عن بعد.
- إعداد دليل التكوين عن بعد.

3- السياسة الإعلامية والشراكة والتعاون: (1)

3-1- السياسة الإعلامية والتوجيه: من أسباب نجاح إستراتيجية أو برنامج تنموي قدرته على الاتصال بالمجتمع المستهدف أو القطاعات الشريكة الأخرى وقد يملك قطاع ما أفضل البرامج والخطط لكن نتيجة ضعف سياسته الإعلامية تكون النتائج أقل بكثير مما هو متوقع. برغم من أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف يملك زحما من المعطيات الإحصائية والاقتصادية، وكما ونوعا من البرامج التنموية والمنجزات، إلا أنه في المقابل يعاني من ضعف في تلمين ذلك إعلاميا، كما يعاني القطاع أيضا من ضعف خدمات الإرشاد والتوجيه، لذلك يتوجب اتخاذ الإجراءات التالية:

- إنتاج حصص تلفزيونية وإذاعية متخصصة في الصناعة التقليدية والحرف.
- تأسيس مجلة دورية إعلامية.
- تأسيس نشرية دورية إحصائية.

¹ - المرجع نفسه، ص 76.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

- إعداد وطباعة الدلائل والمطويات والدعائم الإعلامية.
- إنشاء وظيفة الشباك الوحيد على مستوى الغرف.
- تطوير خدمات الاستشارية.

3-2- الشراكة والتعاون: مهما كانت القدرات الذاتية لأي قطاع فإنه بحاجة دائمة إلى مساهمة القطاعات الشريكة الأخرى في تلبية متطلباته التي تقع في دائرة اختصاصاتهم ومهما كانت الخبرات التي يتوفر عليها قطاع الصناعة التقليدية والحرف فإنه ليس بإمكانه أن ينمو ويتطور بمعزل عن باقي القطاعات الشريكة.

ومن جانب آخر تعتبر الشراكة مع الأجانب وسيلة مفيدة جدا للاستفادة من تجاربهم ونقلها وتكييفها لمعالجة كثير من الاختلالات والإشكاليات التي تواجه القطاع، في هذا الإطار ينبغي العمل:

- إنشاء شبكة تعاون وتشاور بين مختلف هيئات القطاع وكذا مع القطاعات الأخرى.
- تطوير الشراكة مع الوكالة الوطنية (ANGEM) لتسيير القرض المصغر لتوسيع استفادة الحرفيين من القرض المصغر.

- تطوير الشراكة مع الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) لتوسيع استفادة.
- توسيع الشراكة الحالية إلى الغرف غير المستفيدة من هذه الشراكة.
- الاستفادة من تمويل الهيئات والمنظمات الدولية التي لها علاقة بالدولة.
- تفعيل الشراكة الأجنبية وتجسيد مضامينها من طرف مصالح القطاع.

4- الدراسات والبحوث والمرافقة الاقتصادية: (1)

4-1- الدراسات والبحوث: تشكل الدراسات والأبحاث العمود الفقري لإعداد سياسات تنموية واستراتيجيات التنمية الكلية أو القطاعية.

إن قطاع الصناعة التقليدية والحرف باعتباره قطاعا فنيا، فإنه بأمس الحاجة إلى كل أنواع البحوث والدراسات الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية والإعلامية والتاريخية والتقنية، وحتى يتمكن هذا القطاع من سد الفجوات فإنه يجب اتخاذ التدابير التالية:

- إنشاء خلايا بحث وتطوير على مستوى الغرف.

¹ - المرجع نفسه، ص 77.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

- إعداد دراسات السوق المحلية والوطنية لمنتجات الصناعة التقليدية والحرف.
 - إنشاء مركز وطني للبحث والدراسات.
 - إعداد دراسات اقتصادية واجتماعية لتشغيل والإنتاج بشكل دوري.
 - تخصيص جائزة تحفيزية سنوية لأحسن بحث علمي في الصناعة التقليدية والحرف.
- 4-2- المرافقة الاقتصادية:** يعتبر النهوض بروح المقولة والتشغيل الذاتي لدى الشباب من الضرورات التي تفرضها معطيات العولمة ومتغيرات سوق العمل المعاصر. وتتفاعل مشكلة إنشاء الشباب للمقاولات المصغرة أو الأنشطة الحرفية مع معطيات الواقع التعليمي والتدريبي ومدى استجابته لمتطلبات سوق العمل المعاصر، الذي يخضع لمتغيرات بسبب التطورات العلمية أو بسبب تقلبات الوضع الاقتصادي الراهن.
- لقد استوعب قطاع الصناعة التقليدية والحرف هذه الإشكالية، وحاول سنة 2004 تبني إستراتيجية المرافقة الاقتصادية لمنشئي الأنشطة الحرفية والمعتمدة أساسا على المرافقة بالتكوين.
- لقد استطاع القطاع خلال 05 سنوات من مرافقة أكثر من 8133 حرفي وحامل مشروع في مختلف الأنشطة الحرفية والمقاولات المصغرة.
- وبالرغم من النتائج الطيبة المحققة إلا أن تحديات المستقبل وتزايد أعداد الحرفيين بشكل مطرد (عددهم 162085 حرفي نهاية جوان 2009) يتطلب مضاعفة الجهد للوصول إلى تغطية أكبر ونوعية أفضل ولهذا الغرض نرى ما يلي:
- الترويج الإعلامي للبرنامج حسن تسيير مؤسستك.
 - مراقبة عمليات التكوين.
 - توسيع منتجات برامج "حسن تسيير مؤسستك".
 - تدعيم القدرات البشرية للمرافقين وفق منهجية حسن تسيير مؤسستك.

خلاصة الفصل:

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف قطاعا واعدا وحيويا في أي اقتصاد ما، فعلاوة على مكانته ضمن النسيج الاقتصادي الوطني فإنه يتميز بما يختزله من حمولة حضارية وفنية، إذ تجسد دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حد سواء من خلال قدرته الكبيرة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل بإمكانيات محدودة، كما يمكن أن يساهم في الإنتاج المحلي والدخل العام، بالإضافة إلى ذلك تمثل أنشطته نشاطا أساسيا لفئة عريضة من افراد المجتمع ويعمل على تثمين دور المرأة خصوصا بالمناطق الريفية وهو ما يساهم في تحقيق استقرار السكان، وهذا فضلا عن كونه مساهما رئيسيا في ازدهار السياحة بالبلاد وتوفير العملة الصعبة.

تبرز أهمية القطاع في التنمية الثقافية، ونقصد هنا الصناعة التقليدية الفنية على وجه التحديد في كون أن منتجاتها تعبر عن التراث الثقافي للبلاد، كما تعتبر وسيلة للتواصل ونقل المعارف بين الأجيال.

مر قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر بجملة من التطورات أملتتها التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال على اثر التحولات والظروف التي شهدتها الساحتين الوطنية والدولية، كان من أبرزها التطورات التي عرفها القطاع ابتداء من النصف الثاني من سنة 2002، فخلال هذه المرحلة تغيرت نظرة السلطات العمومية لهذا القطاع إلى نظرة إستراتيجية لتنمية القطاع توجت بإلحاق القطاع بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2002، وعززت بتنفيذ برنامج عمل من اجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010 كإستراتيجية تنموية سنة 2003 وهذا لتمكينه من أداء الأدوار المنوطة به وسعيا نحو نقل القطاع إلى مراتب القطاعات الواعدة اقتصاديا، وقد تضمنت هذه الإستراتيجية تشخيص لوضعية القطاع، ثم تحديد للأهداف المرجو تحقيقها وكذا الإجراءات الواجب اتخاذها والوسائل الضرورية للوصول لذلك فضلا عن النتائج المتوقعة من تنفيذها.

التقييم الأولي لهذه الإستراتيجية اظهر نتائج محفزة على المستوى المحلي، ودفع بالسلطات المسؤولة قبل سنة على انتهاء هذه الإستراتيجية التنموية، الاستعداد لوضع مشروع لإستراتيجية جديدة آفاق 2020.

الفصل الأول الصناعة التقليدية والحرف الواقع والآفاق

إذ سطرت هذه الإستراتيجية لتنمية وتطوير الصناعة التقليدية والحرف متمثلة في مجموعة من الإجراءات والبرامج القائمة على إعادة النظر في التشريعات والتنظيم وأدوات العمل لتحقيق ذلك.

الفصل الثاني

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في قطاع الصناعة التقليدية

والحرف بالجزائر

تمهيد :

تراهن الكثير من الدول والحكومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية من اجل امتصاص البطالة، تحقيق قيم مضافة، وفي رفع الناتج الداخلي الخام وتنويع الصادرات، وتوفير السلع والخدمات، وإسناد الصناعات الكبرى... الخ. إلا أن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية وارتفاع عددها يظل مرتبط بمدى تجاوزها لمشكلة التمويل التي تظل المحدد الأساسي لقراراتها المتعلقة بالاستثمار وحتى صحتها المالية وقدراتها التنافسية، هذه المشكلة أصبحت المميز لهذا النوع من المؤسسات وذلك لمحدودية قدراتها على تعبئة الأموال الخاصة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية بالجزائر تعمل ضمن محيط متسم بعدم الاستقرار المتولد عن عملية التحول الاقتصادي وهو ما يتطلب أساليب تمويل أكثر مرونة حتى تتمكن من مواجهة محيط يتميز بعدم التأكد، في حين أن التحولات المالية تحصل بشكل لا يسهل لهذا النوع من المؤسسات الحصول على التمويل.

ولهذا تم تقسيم الفصل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول : عموميات حول التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني فقد خصصناه إلى: وسائل الدعم الممنوحة للمستثمرين في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.

المبحث الأول : عموميات حول التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل لكي تنمو وتواصل نشاطها فاحتياجات المؤسسة عند الانطلاق تختلف عن تلك الاحتياجات التي بعد الانطلاق فتتوجه المؤسسة إلى المصادر الداخلية للتمويل، وغالبا ما تكون غير كافية، ولهذا تظهر الحاجة إلى التمويل الخارجي الذي تلجأ إليه المؤسسة عند عدم كفاية مصادر التمويل الداخلي.

المطلب الأول: مفهوم التمويل

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزمات الإنتاجية وتسديد جميع مستحققاتها ونفقاتها، كذلك يختلف أنواع التمويل باختلاف الآراء المتعلقة بشأنها.

1- تعريف التمويل: للتمويل تعاريف عدة نذكر منها :

1-1- إن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات، أو هو عبارة عن البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المالية.⁽¹⁾

1-2- يعرف التمويل أيضا على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد.⁽²⁾

1-3- وفي تعريف آخر نجد أن التمويل هو عبارة عن التغطية المالية الكاملة للمشروع سواء من الداخل أو من الخارج، فهو عملية تزويد المؤسسة برؤوس الأموال التي هي بحاجة إليها لتغطية مصاريف دورتها الاستغلالية والاستثمارية ويتكون من مجموعة من الأسس

¹ - رابح خوني، رقية حساني: مرجع سابق، ص ص 95، 96

² - احمد بوراس: تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008، ص 24

العملية التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال.⁽¹⁾

2 - أهمية التمويل : تتمثل أهمية التمويل فيما يلي :

2-1- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.

2-2- تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

2-3- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء واستبدال المعدات.

2-4- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.

2-5- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة، ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها واستخدامها استخداما امثلا لما يتناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة.⁽²⁾

3- أنواع التمويل : يمكن النظر إلى أنواع التمويل من عدة جوانب أهمها:⁽³⁾

3-1- أنواع التمويل من حيث المدة : بموجب معيار المدة تنقسم أنواع التمويل إلى:

- تمويل قصير الأجل: يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها.

- تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمسة سنوات.

¹ - فريد وستون وواجين بريغام: التمويل الإداري، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1993، ص 20 .

² - رابح خوني، رقية حساني: مرجع سابق، ص 96 .

³ - المرجع نفسه، ص ص 97، 100 .

- تمويل طويل الأجل : وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

3-2- أنواع التمويل من حيث الحصول عليه: وينقسم التمويل من حيث مصدر الحصول عليه إلى:

- **التمويل الذاتي :** ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر لتمويل احتياجاتها ويرجع ذلك إلى توسيع إمكانيات التمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على ضغط تكاليف الإنتاج من جهة ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.

- **التمويل الخارجي:** ويتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة ويمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص (أفراد أو مؤسسات والذي يكون في شكل أسهم وسندات)، وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها (قروض بنكية وسندات خزينة)، وتختلف الأهمية النسبية لكل من هذين النوعين من بلد لآخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في هذا البلد.

3-3- أنواع التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله:

وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

- **تمويل الاستغلال:** يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياجات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة.

- **تمويل الاستثمار:** ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كافتناء الآلات والتجهيزات وما

إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع ومن وجهة نظر المخطط الجزائري الاستثمار هو حصيلة ثلاث نشاطات هي:

* اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة.

* تجديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج.

* نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة للإطالة الحياه الاقتصادية للتجهيزات الموجودة، بمعنى المدة العادية للاستغلال.

المطلب الثاني : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سنحاول في هذا المطلب إن نقدم مجموعة من التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحديد مجمل الخصائص التي تنفرد بها هذه المؤسسات وعلى هذا الأساس يمكن استخلاص أهميتها في الاقتصاد الوطني .

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نعطي فيما يلي بعض التعاريف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تتمثل في :

1-1- تعريف البنك الدولي:

يتعامل البنك الدولي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التعريف الذي حددته دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (1 - II) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي :

نوع المؤسسة	العمالة الموظفة	الموجودات (دولار)	رقم الأعمال السنوي (دولار)
مؤسسة صغرى	9	100000	100000
مؤسسة صغيرة	49	3000000	3000000
مؤسسة متوسطة	299	15000000	15000000

المصدر : قنيدة سمية: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة - دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، سنة 2010/2009، ص 56.

1-2- تعريف الاتحاد الأوروبي: (1)

حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 من طرف الاتحاد ويركز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس : عدد المستخدمين، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية، درجة استقلالية المؤسسة، حيث عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- المؤسسة المصغرة: هي مؤسسة تشغل اقل من 10 أجراء .
- المؤسسة الصغيرة: هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 50 اجيرا وتتجزر رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 07 ملايين اورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 05 ملايين اورو.

- المؤسسة المتوسطة : هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون اورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون اورو .

1-3- التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترى هيئة المنشآت الصغيرة التابعة للحكومة الأمريكية بان العامل المحدد والأساسي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو طريقة التسيير بمعنى آخر أن المؤسسات

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة العامة العشرون، جوان، 2002، ص 6 .

الصغيرة والمتوسطة هي : "المؤسسات المسيرة بطريقة حرة هي ملك للمسير والتي تهيمن على السوق⁽¹⁾.

1-4- التعريف الهندي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند , بأنها المؤسسات التي توظف اقل من 50 عاملا لو استخدمت الآلة، أو اقل من 100 عامل لو لم تستخدم الآلة ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500000 روبية⁽²⁾.

1-5- التعريف البريطاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية⁽³⁾:

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار .
- حجم رأسمال لا يزيد عن 65.6 مليون دولار .
- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عامل .

1-6- التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

في الجزائر، وبالرغم من أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها ليس بحديث العهد، إلا أن الفصل في تحديد محتواها ومضمونها لم يتحدد إلا من خلال القانون رقم 01/ 18 المؤرخ في : 27 رمضان 1422 والموافق لـ : 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أخذت الجزائر بالمعايير الأوروبية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 4 من هذا القانون، وهنا ينبغي التذكير بأن الجزائر قد تبنت ميثاق بولون la charte de Boulogne في تعريفها

¹- إسماعيل شعباني: "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم" في ملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأوربي مغاربي، من 25-28 ماي 2003، ص 60.

²- فتحي السيد عبده أبو السيد احمد: الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2005، ص 55.

³- نبيل جواد: إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، مجد للنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 25.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في جوان 2000، فعرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي :

- تشغل من عامل (1) إلى 250 عامل .

- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج، أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج.

- تستوفي معايير الاستقلالية

وقد تم الفصل بين المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من المعايير المذكورة سابقا كما هو في الجدول التالي:

الجدول رقم : (II - 2) : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 10 ملايين دينار جزائري
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 100 مليون دينار جزائري
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 200 مليون و 2 مليار دينار جزائري	بين 100 و 500 مليون دينار جزائري

المصدر: نادية قويقح: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 14، 2006، ص 193 .

2 - خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص يمكن إيجازها في النقاط التالية⁽¹⁾:

1-2- مالك المنشأة هو مديرها، أي الجمع بين الإدارة والملكية حيث أن صاحب أو أصحاب المشروع غالبا ما يكون هو مديره، ومن ثم التمتع بالاستقلالية في الأداء.

¹ - ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، 2006 ص ص3، 4.

- 2-2- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة، وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 2-3- سهولة التأسيس نظرا لصغر حجم رأس مالها وسهولة إنشائها إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد الدراسات وكذا انخفاض المصروفات الإدارية وسهولة تصميم هياكلها التنظيمية.
- 2-4- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال / العمل.
- 2-5- تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظرا لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.
- 2-6- الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدرا جيدا للإدخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.
- 2-7- المرونة والمقدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.
- 2-8- صناعات مكتملة للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.
- 2-9- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظرا لارتفاع كلفة هذه العمليات وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.
- 2-10- انخفاض تكلفة العمالة نظرا لاستخدامها تقنيات إنتاجية أقل تعقيدا أو أقل كثافة رأسمالية.
- 2-11- انخفاض حجم الإنتاج، الأمر الذي يقلل من تكاليف وأعباء التخزين، بالإضافة إلى سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- يلاحظ مما تقدم أن خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها، أما ما يجب التأكيد عليه هنا هو أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها الاستمرار لمدة طويلة دون تحقيق الأرباح، ولكنها سرعان

ما تنهار حين تواجهها دفعة مالية حرجة لا تقبل التأجيل، ولذلك فإن التدفقات النقدية المباشرة لمثل هذه المشروعات أكثر أهمية من حجم الربح أو عوائد الاستثمار⁽¹⁾.

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد، فلها الدور الفعال والأهمية البالغة في تحريك الاقتصاد الوطني والتأثير فيه، ويتمثل ذلك من خلال:

3-1- المساهمة في توفير فرص العمل وتقليل مشكلة البطالة : خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال، وعلى سبيل المثال وفرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992 وحتى عام 1998 أكثر من 15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وأثارها السيئة، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستوعب 70% من قوة العمل الأمريكية وفي دراسات عن دول الاتحاد الأوربي في عام 1998، تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي 70% من فرص العمل بدول الاتحاد، وفي دول منطقة شرق آسيا تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 95% من إجمالي المؤسسات، وتستقطب ما بين 35% و 85% من إجمالي قوة العمل، وفي ماليزيا شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 85% من إجمالي عدد المؤسسات الإنتاجية⁽²⁾.

3-2- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية : حيث تنتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى⁽³⁾.

¹ - مرجع نفسه، ص 4.

² - أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، عبد العزيز جميل مخيمر: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2000، ص 32 .

³ - المرجع نفسه، ص 33.

3-3- تقديم منتجات وخدمات جديدة : إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة، ويمثل الإبداع جانب من إدارة هذه المؤسسات والملاحظ أن كثيرا من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المؤسسات، وهذا يرجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم الجديد ومواكبة التجديد⁽¹⁾.

3-4- المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى: حيث تقوم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى (أي تعتبر مؤسسات مغذية)، وعلى سبيل المثال تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من 30000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتعامل شركة رينو الفرنسية مع أكثر من 50000 مورد من هذه المؤسسات⁽²⁾.

المطلب الثالث : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدد من مصادر الأموال التي تتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعتمد هذه المصادر عن أسلوب استخدام الأموال، ويمكن تصنيف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى صنفين هما⁽³⁾:

1 - المصادر الداخلية : وتتمثل فيما يلي:

1-1- الادخارات الشخصية: عند بداية تكوين المؤسسة، وفي مرحلة انطلاقتها يعتمد صاحبها على مدخراته الشخصية قبل أن يلجأ إلى التمويل الخارجي لأنه لا يريد أن يخاطر بأموال الغير خاصة في المرحلة الأولى من حياة المؤسسة، وكذلك لعدم رغبته لمشاركة الغير له في امتلاك أصول المؤسسة وإدارة العمل والسيطرة.

حتى ولو اضطر إلى التمويل الخارجي فإن المستثمرين يحجمون على التمويل والاستثمار في هذه المؤسسات في ظل غياب أو نقص الضمانات الكافية والمخاطر المرتفعة التي تحيط بها .

¹- رايح خوني، رقية حساني: مرجع سابق، ص 50.

²- أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، عبد العزيز جميل مخيمر، مرجع سابق، ص 34 .

³- رايح خوني، رقية حساني: مرجع سابق، ص ص 153، 159.

1-2- الشركاء والمساهمون في الشركة: يمكن الحصول على المبالغ لتمويل حقوق الملكية عن طريق المشاركة أو عدد من الشركاء أو عن طريق تحويل المشروع إلى شركة وإصدار الأسهم، وعن طريق المشاركة يمكن توفير مبالغ أكبر إما عن طريق الشركاء أو الاقتراض بسبب مساهمة المشاركين في ضمان المبالغ التي يتم اقتراضها من الغير، أما في حالة الشركات فإن المبالغ تكون متاحة للعمل عن طريق العديد من المستثمرين بسبب محدودية مسؤولية حملة أسهم الشركة، وبسبب استمرارية وجود الشركة وإمكانية كل مساهم من بيع أسهمه في أي وقت.

تستطيع المشروعات الصغيرة أن تطرح أسهمها في البورصة وفي هذه الحالة يتمكن المشروع من تحقيق هدفين هما:

- الحصول على التمويل اللازم.

- تحقيق القائم بالمشروع وبعض المستثمرين الأوائل أرباحا رأسمالية نتيجة بيعهم لأسهمهم بأسعار مرتفعة.

ولكن هناك بعض المشكلات التي قد تواجه الشركة في هذه الحالة منها:

* أن النجاح يعتمد على الطلب على أسهم الشركات الجديدة.

* ارتفاع تكلفة إصدار الأسهم.

ولذلك فإن طرح الأسهم في السوق هو اختيار مقصور على الشركات الناجحة والتي حققت أرباحا على مدى عدة سنوات.

1-3- الائتمان التجاري: ويتمثل في تسهيلات السداد التي تحصل عليها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من الموردين، وقد يرى البعض أن الائتمان التجاري يقتصر على تسهيلات السداد التي قد يحصل عليها المشروع في حالة تمويل مشتريات المواد ومستلزمات الإنتاج السلعية ويسدد ثمنها خلال سنة، إلا أنه يمكن النظر إلى الائتمان التجاري نظرة شاملة تشمل كافة أنواع تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير بصرف النظر عن مدة التسهيلات ونوع البضاعة... الخ.

وللائتمان التجاري مخاطر كثيرة على المشروع الصغير أهمها:

- تشجيع أصحاب المشروع على الإسراف والحصول على مستلزمات غير ضرورية مما يترتب على المشروع التزامات سداد تفوق إمكانياته في المستقبل (المشروع الصغير أمواله محدودة ومعدلات نموه بطيئة).

- التركيز على ضرورة الحصول على الائتمان التجاري نتيجة قلة الموارد، تقلل من فرص اختيار المورد المناسب حيث تتم المفاضلة بين الموردين الذين يقبلون بمنح المشروع ائتمان تجاري برغم من وجود موردين آخرين أفضل منهم وأكثر التزاما.

1-4- الحسابات المدينة والمخزونات: تعتبر عنصرا مهما في التمويل والحصول على الموارد اللازمة في ظل إجهام البنوك التجارية على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانحصر دورها ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

- خصم الحسابات المدينة : ويتم تقديمها ورهنها كضمانات للحصول على القروض البنكية، حيث يمنح البنك قرضا في مقابل هذه الحسابات المدينة إلا أن مبلغه يكون اقل من قيمة هذه الحسابات وذلك للاحتياط وعدم تحمل المخاطرة (احتمال عدم تحصيل المبالغ المدينة في الوقت اللازم أو تأخر السداد أو شطب البعض منها).

- تمويل بضمان المخزون: تقدم المؤسسة مخزونها السلعي كضمان للبنك في مقابل منحها قرضا، وفي حالة التأخر أو العجز عن تسديد القرض يقوم البنك ببيع هذا المخزون واسترجاع أمواله، وذلك حسب الفترة المتفق عليها بين الطرفين.

1-5- الأرباح المحتجزة: يمكن لصاحب المؤسسة الصغيرة تمويل عمليات التوسع ذاتيا بواسطة ما يحتجزه من أرباح أو من خلال الأموال التي يحتجزها في صورة مخصصات واحتياطات، أو عن طريق سحب الأموال المملوكة لصاحب (أصحاب) المؤسسة أو للمؤسسة ذاتها والمستثمرة في شكل ودائع، أوراق مالية، عقارات واستثمارات داخل المشروع.

2- المصادر الخارجية : تتمثل في مصادر الاقتراض المختلفة والتي نجد من بينها ما يلي:

2-1- الاقتراض من الأهل والأقارب: عند بداية الاستثمار أو عند توسيعه يقوم الأفراد باستخدام مدخراتهم الشخصية لتمويل مشاريعهم، وفي ظل نقصها وعدم كفايتها يلجؤون إلى الأهل والأقارب والأصدقاء للاقتراض وسد عجزهم المالي، إلا أن الاقتراض منهم يترتب عليه عدة نتائج سيئة تؤدي إلى التدخل والخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل واتخاذ قرارات عكسية تؤثر على استقلالية المؤسسة ونشاطها، ومن هذه العيوب نذكر ما يلي:

- الخلط بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل مما يؤثر على أداء المؤسسة.
 - نشوء علاقة ذات طابع شخصي بين صاحب المؤسسة والمقرضين (الأهل والأصدقاء) تؤثر على استقلالية المؤسسة.
 - اتخاذ قرارات قد تكون ضد صالح المؤسسة بهدف موازنة الاعتبارات الشخصية لا غير.
 - تقديم النصح و فرض الرأي والإصرار عليه في بعض الأحيان بغرض تأمين مصالح المقرضين مما يؤثر على أهداف المؤسسة وقد يكون في غير صالحها.
- 2-2- الاقتراض من البنوك التجارية:** تعتبر البنوك التجارية المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقديم القروض اللازمة لها لمجابهة احتياجاتها التمويلية حتى انه توجد بنوك متخصصة في تمويل هذا النوع من المؤسسات وحتى البنوك الأخرى توجد بها فروع متخصصة لهذا الغرض.

وتقدم البنوك قروضا صغيرة ولمدة زمنية قصيرة بضمان موجودات المؤسسة أو بناءا على سمعة مالك المؤسسة ومصادقية القرارات التي يتخذها وما حققته من نجاح.

2-3- التمويل عن طريق الشركات الكبيرة: هناك العديد من الشركات الكبيرة التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة وتقدم لها الخبرات الفنية والتسويقية اللازمة، وإن كان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو الاستثمار المربح، فإن هناك بعض الشركات الكبيرة والتي تسعى للدخول في المشروع الصغير لضمان توريد منتجاته لها كأحد المدخلات المطلوبة في العملية الإنتاجية الخاصة بها.

وقد تأخذ شكلا آخر، حيث ظهرت في الآونة الأخيرة في بعض الدول أن المشروعات الأعمال الكبيرة والمستقرة تقوم باستثمار أموالها وخبراتها ومعارفها لمساعدة الأشخاص أصحاب المواهب والتخصصات في تأسيس وتمويل المشروعات الفردية الصغيرة، حيث يكون صاحب الشركة الصغيرة "الجديدة" عادة متخصص وذو خبرة في مجال معين ولكنه يحتاج إلى التمويل والخدمات الإدارية (مثل المحاسبة، التسويق، الإنتاج)، هنا تساهم معه الشركة من خلال ما تقدمه من أموال ومعارف وخبرات إدارية أما صاحب المشروع نفسه فيقدم خبرته ومواهبه المتخصصة والساعات الطويلة في العمل (قد تصل إلى 18 ساعة يوميا) في المشروع واستعداده لقبول ومواجهة المخاطر التي تحيط بالمشروع أثناء نموه.

المبحث الثاني: وسائل الدعم الممنوحة للمستثمرين في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.

اتجهت الجهود في السنوات الأخيرة إلى التركيز على توفير مختلف أشكال الدعم والشروط التي من شأنها أن تساعد على الحفاظ على النسيج الصناعي القاعدي المشكل أساسا من المؤسسات المصغرة ذات الطابع الحرفي، ومن ثم توفير الظروف المواتية للنهوض بالقطاع، ولهذا تم العمل على تحفيز الاستثمارات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال تحسين المناخ الاستثماري فيه، فبعد جعل القطاع تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، خصص له مجموعة من الآليات والتدابير التي من شأنها المساعدة في تحقيق ذلك، والتي نشير إليها في ما يلي:

المطلب الأول : هيئات الدعم المالي والقرض

تشكل الامتيازات المالية والجبائية عنصرا هاما من عناصر الجذب الاستثماري فمن خلال هاته المزايا سوف يتمكن القطاع من الوصول إلى أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرجوة، ولهذا قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات العامة لتقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح متعامليه، بحيث يستفيد الممارسون أو المستثمرون بأي نشاط حرفي والمستوفون الشروط المرتبطة على الخصوص بالسن

والمهارة ومستوى المساهمة الشخصية من إعانة العديد من الأجهزة الموضوعة، سنقوم بعرض أهمها وشرح كيفية دعمها لهذا النوع من المشاريع.

تتشترك الآليات التي نحن بصدد ذكرها بكونها هيئات مسؤولة عن تقديم الدعم والاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار انجاز وتطبيق وكذا متابعة مشاريعهم الاستثمارية، وتضع تحت تصرفهم كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي والمتعلقة بممارسة أنشطتهم وترافقهم في الحصول على القرض البنكي، حيث يمنح هذا الأخير بشكلين:

- قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد مكمل بسلفة بدون فائدة.

- سلفة دون فائدة ممنوحة من طرف الهيئة المختصة.

1- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT):

تم إنشائه بموجب المادة 184 من قانون المالية لسنة 1992، وهو موجه للدعم المالي للعمليات والأنشطة التي تهدف إلى ترقية الصناعة التقليدية والذي تم تحديد طريقة عمله وموارده وفقا للمرسوم التنفيذي (93-06) الصادر في جانفي 1992.

يقوم الصندوق بتمويل مشاريع الصناعة التقليدية والفنية بتغطية المصاريف التالية:

1-1- تمويل التجهيزات والأدوات المستخدمة في النشاط للمستثمرين في الأنشطة الحرفية.

1-2- تقديم دعم خاص للحرفيين القاطنين بالريف من خلال تمويل نشاطات دعم و تطوير وترقية نشاطات الصناعة التقليدية الممارسة في الوسط الحضري أو المناطق الريفية التي يبادر بها المتعاملون والجمعيات ومؤسسات الدعم التابعة لقطاع الصناعة التقليدية⁽¹⁾.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

وهي هيئة ذات طابع عمومي تعمل تحت وصايا وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 2 جويلية 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب في حين تضمن المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ

¹ - الأمانة العامة للحكومة: المرسوم التنفيذي رقم 08-301 المؤرخ في 24/09/2008 والمعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 02/01/1993، الجريدة الرسمية، العدد 56، 28 سبتمبر 2008، ص 5 .

في 8 سبتمبر 1996 مختلف القوانين التي تنظم إطار عمل الوكالة⁽¹⁾، وقد تأسست الوكالة خصيصا بهدف مرافقة الشباب البطال وذوي المؤهلات المهنية أو شهادات معترف بها لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة وتمويلهم عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ)، لذا يمكن للشباب المستثمر في نشاط حرفي والمستفيد من إعانة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الاستفادة من إعانات مالية وامتيازات جبائية لدعم إنشاء مشروع استثماري أو توسيعه على مرحلتين:

2-1- في مرحلة الانجاز:

- الإعانات المالية:

* تقديم قروض بدون فائدة: وهي قروض تمنحها الوكالة على المدى الطويل.
* التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي: ففي إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة جزء من الفوائد على القروض البنكية بحيث يتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط.

- الامتيازات الجبائية:

* الإعفاء من TVA للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
* تخفيض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
* الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.

* الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسة الحرفية.

2-2- في مرحلة الاستغلال:

وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة ثلاثة سنوات بداية من انطلاق النشاط أو ستة سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة تتمثل في:

¹ - الأمانة العامة للحكومة: المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8/9/1996، الجريدة الرسمية، العدد 52، الجزائر، 11 سبتمبر، 1996، ص 12.

- الإعفاء الكلي من:

* الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

* الضريبة على الدخل الكلي (IRG).

* الرسم على النشاط المهني (TAP).

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات المصغرة.

3- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تم إنشاءها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر وقد تم تحديد قانونها الأساسي ومهامها وكذا كفاءات تنظيمها وتمويلها وعملها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي⁽¹⁾، وتقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم قروض مصغرة لأصحاب المبادرات الفردية الذين هم قادرون على خلق مناصب عمل ذاتي ودائم وكذا للفئات بدون دخل والتي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منظمة أو للنساء الماكثات بالبيت أو البطالين وحاملي المشاريع بشكليات:

3-1- قرض بنكي مكمل بسلفة بدون فائدة: للذين تنقصهم الوسائل المالية لمشاريعهم والتي تتراوح كلفتها ما بين 50000 دج و 400000 دج، وتستخدم لاقتناء العتاد والمواد الأولية ضرورية لإنشاء نشاطهم بحيث يمنح القرض البنكي لمدة قدرها من 12 شهرا إلى 60 شهرا.

3-2- سلفة بدون فائدة ممنوحة من طرف الوكالة: للذين لديهم عتاد ولكن تنقصهم المادة الأولية، حيث تقدر قيمة السلفة 90% من التكلفة الإجمالية للمشروع وتمنح لهم خصيصا لشراء هذه المواد للمشاريع التي لا تتعدى تكلفتها 30000 دج⁽²⁾.

تحتل هذه الهيئة المرتبة الثانية بعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفقا لترتيب الهيئات الأكثر طلب من طرف الحرفيين في تمويل تأسيس مشروعاتهم الحرفية.

¹ - الأمانة العامة للحكومة: المرسوم التنفيذي رقم 04 - 14 المؤرخ في 22/01/2004، الجريدة الرسمية، العدد 6، 25 جانفي 2004، ص 8.

² - ANGEM BACHAR, Financement: objectifs, 17/02/2010, <http://www.angem.110mb.com>

4- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

أنشأ بموجب المرسوم التشريعي رقم 94 - 11 المؤرخ في 26 ماي 1994 حيث نصت المادة 30 منه على أن تعهد إدارة نظام التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية إلى صندوق مستقل⁽¹⁾.

وتم تنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 - 188 المؤرخ في 6 جويلية 1994⁽²⁾ وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تابعة لوصايا وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تم تكليفها بتخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الإجراء في القطاع الاقتصادي بعد تطبيق مخطط التعديل الهيكلي وكذا محاربة البطالة من خلال منح تعويض عن البطالة لفائدة المنخرطين فيه.

عرف هذا الصندوق في مساره تعديلات عديدة أهمها التعديلات المجرات سنة 2004 والتي عملت من خلالها الجهات المعنية على ترقية أفضل لهذا الجهاز ويعكف من خلالها الصندوق على:

4-1- تستطير برنامج للتكوين بإعادة تأهيل البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.

4-2- تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط من طرف البطالين ذوي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة.

وعلى هذا الأساس تستفيد المشروعات الحرفية إلى جانب كل المرافقة الشخصية عبر المراكز المتخصصة طيلة مراحل إنشاء النشاط المتناسبة مع استعدادات الفرد والتصديق على الخبرات المهنية وكذا المساعدة على دراسة المشاريع المعروضة عبر لجان الانتقاء والاعتماد بإضافة إلى الدعم والتوجيه والمتابعة بعد انطلاق المشروع، من الامتيازات المالية والجبائية التالية:

¹ - الأمانة العامة للحكومة: مرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994، الجريدة الرسمية رقم 34، الصادرة في 1994/6/1، ص 16.

² - الأمانة العامة للحكومة: المرسوم التنفيذي رقم 94 - 188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، الجريدة الرسمية، رقم 44، الصادرة في 7 جويلية 1994، ص 5.

- الامتيازات المالية:

* قرض بنكي مكمل بسلفة بدون فائدة : الصيغة المالية الوحيدة الممنوحة من طرف الصندوق هي ثلاثية الأطراف، يغطي الجزء الأكبر منها مصاريف اقتناء العتاد والمعدات الجديدة، ويقدر المبلغ الأقصى للاستثمارات بـ 5 ملايين دينار جزائري يتوقف فيها الحد الأدنى من المساهمة الشخصية للبطل على مبلغ الاستثمار وفق مستويين، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (II - 3): كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف صندوق التامين عن البطالة.

القرض البنكي	القرض بدون فائدة المقدم من الصندوق	المساهمة الشخصية	مبلغ الاستثمار
70%	25%	5%	اقل من او يساوي 2000000 دج
70%	الاستثمار في منطقة خاصة وفي ولايات الجنوب والهضاب العليا 22%	الاستثمار في منطقة خاصة وفي ولايات الجنوب والهضاب العليا 8%	من 2.000.001 دج إلى 5000000 دج
	الاستثمار في مناطق أخرى 20%	الاستثمار في مناطق أخرى 10%	

Source: cnac, 18/02/2010, <http://www.cnac.dz/default.aspx?id=192>.

* قروض بنكية بفوائد مخفضة: حيث تخفض نسب الفوائد على قروض الاستثمارات الممنوحة من طرف البنوك العمومية وفقا لقطاع النشاط ومنطقة الاستثمار فلا يتحمل المستفيد سوى فارق نسب الفائدة غير المخفض

* ضمان القرض البنكي من طرف صندوق الكفالة المشتركة .

- الامتيازات الجبائية:

* في مرحلة تنفيذ المشروع:

• تطبيق نسبة 5% من الرسوم الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.
- الإعفاء من رسوم تحويل الملكية بالنسبة للاقتناءات العقارية المنجزة في نطاق إحداث النشاط.
- الإعفاء من رسوم ختم العقود والمستندات الخاصة بالاقتراض بفوائد مخفضة أو المضمونة من طرف الدولة.
- * في مرحلة استغلال المشروع:
- الإعفاء من TAP, IBS, IRG، الضريبة العقارية على الملكيات المبنية.

المطلب الثاني: الدعم المقدم في مجال التسويق والتصدير

يشكل تسويق المنتجات الحرفية العائق الأساسي لتنمية القطاع لاسيما بالنسبة لمنتجات الصناعة التقليدية والفنية، لذلك تم اتخاذ مجموعة من التدابير وكذا وضع مخططات سنوية عديدة لترويج تهدف إلى تسهيل موقعها في الأسواق الوطنية والدولية، ويتعلق الأمر بـ:

1- الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية:

حيث تستفيد نشاطات الصناعة التقليدية والفنية في إطار هذا الصندوق من:

- 1-1- تقديم مساعدات على التصدير في شكل أعمال تسويقية ودعم إعلامي (إشهار واجهات، ملصقات، كتالوجات، منشورات...الخ).
- 1-2- جزء من التكاليف المرتبطة بمشاركة الحرفيين في الصالونات والمعارض في داخل وخارج الوطن.

2- إنشاء الصندوق الوطني لترقية الصادرات (FSPE):

تم إنشاؤه بمقتضى قانون المالية لسنة 1996 ونقذ بالمرسوم التنفيذي رقم 96 - 205 المؤرخ في 5 جوان 1996⁽¹⁾، وهو صندوق مخصص للدعم المالي لعمليات وأنشطة ترقية

¹ - الأمانة العامة للحكومة: المرسوم التنفيذي رقم 96 - 205 المؤرخ في 5 جوان 1996، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 9 جوان 1996، ص5.

الصادرات خارج المحروقات، إذ يقوم هذا الصندوق بتقديم مساعدات تغطي العمليات الآتية:

1-2- الأعباء المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية وإعلام المصدرين ودراسة كفاءات تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.

2-2- مصاريف المشاركة في الأسواق والمعارض والصالونات المتخصصة المقامة في الخارج بحيث يغطي: تكاليف كراء الأجنحة ومساحات العرض، تكاليف الإشهار والتسويق الناتجة عن المشاركة في الأسواق والمعارض والصالونات المتخصصة بالخارج.

2-3- جزء من التكاليف التي يتحملها المصدرون والمتعلقة باستكشاف الأسواق الخارجية.

2-4- تكاليف العبور والنقل الدولي للمنتجات الموجهة للتصدير.

2-5- تمويل التكاليف المرتبطة بتكثيف المنتجات مع الأسواق الخارجية⁽¹⁾.

3- دعم في مجال الترويج :

حيث يمكن للحرفيين الذين يواجهون مشاكل في التعريف بمنتجاتهم وأعمالهم الفنية المشاركة إما في التظاهرات الوطنية أو الدولية التي تقام كل سنة، أو طلب الاستفادة من أروقة العرض_ بيع المتواجد على مستوى مؤسسات دعم القطاع بمختلف جهات الوطن.

3-1- التظاهرات الوطنية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف: يمكن توضيح التظاهرات الخاصة بالصناعة التقليدية من خلال الجداول التالية:

- الأعياد المحلية:

الجدول رقم (II - 4): الأعياد المحلية في الجزائر

الأعياد المحلية	التاريخ	المكان
عيد الكسكسي	خلال شهر جانفي	ميلة
عيد الزيتون	خلال شهر فيفري	بجاية
عيد الحلفة	خلال شهر سبتمبر	سعيدة
عيد التمر	خلال شهر نوفمبر	بسكرة

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2009.

¹ - الامانة العامة للحكومة: قرار وزاري مشترك المؤرخ في 2002/6/01، الجريدة الرسمية، العدد 50، 21 جويلية 2002، ص ص 14، 15.

- أسابيع الصناعة التقليدية:

الجدول رقم (II - 5): أسابيع الصناعة التقليدية

الأسابيع	التاريخ	المكان
الأسابيع الجزائرية للصناعة التقليدية بدمشق	خلال شهر مارس	دمشق
تونس	خلال شهر ماي	تونس
مصر	خلال شهر سبتمبر	القاهرة
الأردن	خلال شهر أكتوبر	عمان

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2009 .

- التظاهرات الوطنية:

الجدول رقم (II - 6) : التظاهرات الوطنية بالجزائر

التظاهرات	التاريخ	المكان
الصالون الوطني للزربية	خلال شهر مارس	غرداية
الصالون الوطني للصناعة التقليدية الريفية	خلال شهر ماي	الشلف
الصالون الوطني للمنتوجات الصوفية	خلال شهر ماي	المدية
الصالون الوطني للنحاس	خلال شهر ماي	قسنطينة
الصالون الوطني للآلات الموسيقية	خلال شهر جوان	تلمسان
الصالون الوطني للخزف الفني، الزجاج، وأدوات التزيين	خلال شهر جوان	الجزائر
الصالون الوطني للصناعة التقليدية	خلال شهر جويلية	قصر المعارض الجزائر
الصالون الوطني للجلود	خلال شهر جويلية	وهران
الصالون الوطني للحلي التقليدي	خلال شهر جويلية	تيزي وزو
الصالون الوطني للباس الطرز التقليدي	خلال شهر جويلية	عنابة
الصالون الوطني للفخار والخزف الفني	خلال شهر أكتوبر	بسكرة
الصالون الوطني للصناعة التقليدية الصحراوية	خلال شهر ديسمبر	تمنراست

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2009.

- المعارض والصالونات الدولية :

الجدول رقم (II - 7) : المعارض والصالونات الدولية

المكان	التاريخ	التظاهرات
الإمارات العربية المتحدة	خلال شهر جانفي	المعرض الدولي لدبي
سلطنة عمان	خلال شهر جانفي	المهرجان الدولي للحرف والفنون الشعبية
اندونيسيا	خلال شهر افريل	المهرجان الدولي للصناعة التقليدية بجاكرتا
باريس	خلال شهر سبتمبر	الصالون الدولي بيت وأدوات (فيل باننت)
اسبانيا	خلال شهر سبتمبر	صالون الخزف، الزجاج وأدوات التزيين
ابو ظبي	خلال شهر سبتمبر	المعرض الدولي لأبوظبي
البرتغال	خلال شهر سبتمبر	المعرض الدولي للصناعة التقليدية
ايطاليا	خلال شهر ديسمبر	معرض الصناعة التقليدية في ميلانو
تونس	خلال شهر مارس	الصالون الدولي للابتكار

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2009.

من هذا المنطلق تساهم هذه التظاهرات في التعريف والترويج للصناعات التقليدية ودولها وبنسبة كبيرة في تفعيل وتنشيط الحركة السياحية إذ يتجلى هذا في الإقبال المتزايد للسواح على تلك المنتجات التقليدية والتحف التذكارية.

إن المشاركة في هاته التظاهرات تلزم كل حرفي أو مقاول أو تعاونية حرفية التقيد في سجلات الصناعة التقليدية والحرف بمنطقة مزاوله النشاط ودفع مصاريف المشاركة ومحرر استثمار المشاركة.

3-2- أروقة عرض - بيع المنتجات الحرفية:

تحفيزا أو دعما للنشاطات الحرفية التقليدية، دعمت السلطات العمومية هياكل قطاع الصناعة التقليدية بمساحات ترويجية متواجدة بمختلف جهات الوطن على مستوى الغرف والوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، عن طريق فتح أروقة عرض - بيع بها والتي من خلالها توضع تحت تصرف الحرفي الذي لا يملك مكان لعرض وبيع منتجاته أو أن ورشته واقعة

في مكان لا يتيح له التعريف بأعماله، مساحة للترويج والبيع⁽¹⁾، وبهذا يمكن للحرفي الذي يمارس احد أنشطة الصناعة التقليدية الفنية أن يقوم بـ:

- إيداع منتجاته على مستوى الأروقة ومن ثم بيعها.
- بيع منتجاته للأروقة التي تقوم بامتلاكها وتعيد بيعها.
- تأجير جزء من مساحة الأروقة يبيع فيها منتجاته.

على أن يتم تحديد العرض ومدته وكذا هامش الربح وفق عقد مبرم بين الأروقة والمقاول سواء كان هذا الأخير حرفيا فرديا أو تعاونية أو مؤسسة أو حتى جمعية.

المطلب الثالث: استخدام أساليب جديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية بالجزائر.

توجد أساليب جديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية خاصة أنها طبقت على بعض العينات وأثبتت فعاليتها، والمتمثلة في:

1- رأس المال المخاطر:

يعرف رأس المال المخاطر على انه تمويل المشاريع الاستثمارية لكل من المؤسسات الصغيرة والحديثة، في مرحلة ما بعد الإنشاء، من خلال المساهمة برأس المال، وتقديم الخبرة والمشورة لتسيير هذه المؤسسات، ويتميز رأس المال المخاطر بثلاث خصائص تتمثل في المساهمة برأس المال، متابعة الاستثمارات لمدة طويلة والتدخل النشط والمستمر في تسيير المؤسسة⁽²⁾.

يفتح أسلوب التمويل برأس المال المخاطر آفاقا واعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية في الجزائر فهو يعد بديلا هاما لأسلوب التمويل البنكي، الذي يعتمد على القروض، ولمعرفة ذلك نتطرق إلى شركة رأس المال المخاطر.

¹ - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: دليل الحرفي، الدعم المقدم في مجال التسويق، الجزائر، 2007.

² - Joseph lim ,Anthony Saunders , "Initial public offerings : The rol of venture capitalists ,"The research foundation of The Institute of chartered financial analysts , VSA ,1990 , P:14.

1-1- شركة رأس مال المخاطر: تقوم شركات رأس المال المخاطر بمشاركة صاحب المؤسسة دون ضمان العائد ولا المبلغ الأصلي، وهذا الأسلوب من التمويل يناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية نظرا لانعدام الضمانات في هذا الأسلوب من التمويل، كما أن دراسة جدوى المشروع تكون أكثر دقة عندما يشترك فيها طرفان مختلفان يتوجب على كل منهما تحقيق الربح، والأساس الذي يقوم عليه هذا الأسلوب هو مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وهي تقنية لا تقوم على تقديم الأموال اللازمة بل تتعدها إلى تقديم المساعدة لإدارة المؤسسة بما يحقق استمرارها وتطورها.

وبالرغم من أهمية هذا الأسلوب، فإن الاهتمام به في مجال التمويل ما يزال ضئيلا حيث يعتبر نشاطه جد حديث وضعيف الأمر الذي يحتم على البنوك الجزائرية تشجيع إقامة مؤسسات الوساطة المالية المتخصصة في هذه التقنية التي بقي عددها محدود جدا حيث يشمل شركتي (Finalep) و (Sofinance) وبالنظر إلى مستوى نشاط هاتين الشركتين فيلاحظ أنهما لا تقدمان خدمات كبيرة للمشروعات، لأنهما لا تتحليان بروح مخاطرة كافية وهو ما ينطبق على شركة (Sofinance) التي أخذناها كعينة⁽¹⁾.

- **شركة (Sofinance):** تم إنشاءها في 04 أفريل 2000 بالشراكة مع مؤسسة مالية أجنبية على أساس شركة مالية برأسمال قدره 5 مليار دج، من مهام هذه الشركة المساهمة هو إنشاء المؤسسات الجديدة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، انطلقت مباشرة في نشاطها التاسع من جانفي 2001 وهو التاريخ الذي حصلت فيه على الاعتماد من بنك الجزائر⁽²⁾.

تؤدي هذه الشركة مهامها ووظائفها بهدف تدعيم وإنعاش الاقتصاد الوطني، ببعث انطلاقة جديدة فيما يتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية وتتلخص في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية من خلال المساهمة في رأسمال، وامتلاك حصص في شركات محلية وأجنبية باختلاف أماكن نشاطها، والإقبال على أشكال الاقتراض والتسليف بدون اعتبار للضمانات وضمان كل عمليات القرض

¹ -Ministère de la PME et de l'artisanat , Direction des Systèmes d'information et des Statistiques (D.S.I.S), Bulletin d'information économiques , (Algérie: bulletin n° : 06,2009) ,p:11.

² - Ibid , p :11.

بالنسبة للغير وترقية الاعتماد على قرض الإيجار بالاتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية.

- شركة (Finalep): تم إنشاءها تحت شكل مؤسسة مالية في سنة 1991 ساهم في تأسيسها كل من، القرض الشعبي الجزائري وبنك المحلية و الوكالة الفرنسية للتنمية برأسمال قدره 732 مليار دينار جزائري، الهدف من إنشاءها مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة التقليدية والحرفية على تخطي مشكل التمويل⁽¹⁾.

1-2- تقييم نشاط شركات رأسمال المخاطر في الجزائر:

إن نشاط رأسمال المخاطر في الجزائر جد حديث وضعيف ومحدود جدا، حيث لا تتعدى نسبة مساهمة (Sofinance) في التمويل 35% من رأسمال الشركة كحد أقصى وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنظيرتها في الدول المتقدمة كذلك لا تغطي كل الأنشطة، بل ينحصر مجال أعمالها في الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية وتخزين المنتجات الغذائية ومواد التغليف وصناعة الألبسة وتحويل الخشب واستغلال الثروات المنجمية، وكل هذه الأنشطة لا تتطلب مخاطر كبيرة .

وفيما يلي نقدم بعض الإحصائيات المالية الخاصة بنشاط شركة Sofinance:

الجدول رقم (II - 8): تطور نشاط شركة (Sofinance) خلال الفترة 2002-2005.

العناصر	2002	2003	2004	2005
مجموع الإيرادات دج	293.210.000	294.704.000	534.517.000	340.086.000
مجموع الاستغلال دج	162.892.687	281.919.576	177.405.000	64.500.000

المصدر: شركات رأسمال المخاطر في الجزائر <http://www.Sofinance-dz.com>

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع الإيرادات لشركة رأسمال المخاطر (Sofinance) تطورت إلى الضعف خلال الفترة بين 2002 و 2004، وذلك بسبب توسيع مساهمة رأسمال الشركة، غير أنها انخفضت إلى 340.086.000 دج في 2005، بسبب تراجع نتيجة الاستغلال في السنة 2005 بعد أن ارتفعت من سنة 2002 إلى سنة 2003

¹ - Khalil Ammar , la Banque de financement des petites et Moyennes entreprises ,séminaire International sur la promotion du financement de la PME ,Alger le 27-28 Septembre 2005 .

الجدول رقم (II - 9): تطور الاستثمار شركة (Sofinance) خلال الفترة 2003 - 2005

العناصر	2003	2004	2005
مساهمة رأسمال دج	67.060.000	625.000.000	639.400.000
القرض إيجاري دج	379.109.891	1.078.248.000	1.451.919.000

المصدر: شركات رأسمال المخاطر في الجزائر // <http://www.Sofinance-dz.com>

نلاحظ من خلال الجدول ان مساهمة رأسمال لشركة رأسمال المخاطر (Sofinance) تطورت إلى الضعفين خلال الفترة بين 2003 و 2004، غير أنها ارتفعت بوتيرة ضئيلة في سنة 2005 إلى 639.400.000 دج، وذلك بسبب السياسة التي انتهجت الشركة ألا وهي توسيع واستثمار الشركة، ونفس الوتيرة بالنسبة للقرض الإيجاري لشركة رأسمال المخاطر (Sofinance).

1-3- شروط إنجاح شركات رأسمال المخاطر في الجزائر: يجب على الدولة الجزائرية توفير جملة من الشروط لإنجاح مؤسسات رأسمال المخاطر وتطوير نشاطها بحيث تشمل هذه الشروط الجوانب التشريعية، السياسية، والاقتصادية لأنه كلما ارتفعت حدة المخاطر كلما أحجم المستثمرون على الاستثمار بسبب مواجهة خطر ذو بعدين، أحدهما خاص بمحيط المؤسسة، الآخر يتعلق بالنشاط والمحيط التمويلي، ومن هذه الشروط تشجيع إنشاء شركات رأسمال المخاطر في الجزائر بغض النظر عن جنسية مؤسسيها، ودعم أساليب الشراكة مع مؤسسات رأسمال المخاطر الأجنبية خاصة المالكة لتكنولوجيا عالية، وإنشاء مراكز للبحوث والتدريب لمساعدة المشاريع الناشئة لدعمها بالتمويل ومساعدتها في تقديم الاستشارات ومتابعة نشاطها، وإنشاء سوق الأوراق المالية ليتم من خلاله تداول الأسهم والأوراق المالية الخاصة بهذه الشركات.

1-4- سبل دعم شركات رأسمال المخاطر في الجزائر: على الدولة أن تقدم يد العون لهذه المؤسسات والوقوف إلى جانبها حتى تتغلب على الصعوبات المختلفة التي تواجه نشاطها مثل، انخفاض الإيرادات وارتفاع المخاطر ودعمها بشتى الطرق المباشرة منها وغير مباشرة حيث يتمثل تدعيم غير المباشر لمؤسسات رأسمال المخاطر وهو كل ما يتعلق بالحوافز الضريبية والشروط التنظيمية التي تحكم عمل هذه المؤسسات، وكذا الجانب التشريعي الذي

يخلق بيئة ملائمة لتطورها، لذلك يجب أن تتميز اللوائح والتنظيمات التي تصدرها الدولة بالبساطة والسهولة عند إنشاء هذه المؤسسات والتدعيم المباشر الذي يتخذ عدة أشكال أهمها توفير مباشر للمشروعات من قبل الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كمساهمة الدولة الألمانية في رؤوس أموال مشاريع تكنولوجية خطيرة، وبنك التنمية المحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابع للحكومة الفرنسية لسنة 1996، وإنشاء الدولة لصناديق مشتركة أو عامة لرأس المال المخاطر كشكل من أشكال الدعم المباشر لهذا النشاط، مثل هذه الصناديق وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنشأت عام 1957، والصناديق الألمانية المنشأة عام 1995، والاستثمار في مؤسسات رأس المال المخاطر التي تتولى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الصندوق المنشأ في فنلندا عام 1994، ودور الأعوان الماليين في الاقتصاد (ماعداد الدولة) بالإضافة للدولة يمكن لكل من البنك، المؤسسات المالية، المستثمرين المستقلين، شركات التأمين صناديق المعاشات (الضمان الاجتماعي في الجزائر) أن تلعب دورا حيويا في تطوير شركات رأس المال المخاطر.

2- المؤسسات الحاضنة كأسلوب لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية:

أن نمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية بالجزائر، خاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها، تحتاج إلى حضانة، ولذلك فإن كثير منها يصيبها الفشل مبكرا، أي في مرحلة الانطلاق، بسبب انعدام تلك الحضانة التي تزودها ببعض مقومات الاستمرار وحاضنات الأعمال هي أسلوب من أساليب المعتمدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتدئة، وهذا ما نلاحظه في ورشة للخياطة النسائية والموجودة في بسكرة والتي تختص بصناعة وخياطة لباس العروس، هذه الورشة التي تعاني من صعوبات مالية من أجل شراء المواد الأولية وتجهيزات حديثة، هذه الورشة توجد مثلها العديد من الورش والمؤسسات تختص في نفس النشاط في نفس الولاية وفي كل من ولايات، تيزي وزو، المسيلة غرداية... الخ، ويمكن من خلالها إنشاء مؤسسة حاضنة تضم كل المؤسسات التي لها نفس النشاط، ويمكن أن تكون تابعة للدولة أو تكون مؤسسة خاصة أو مؤسسات مختلطة، غير أن تواجد الدولة في مثل هذه المؤسسات يعطي لها دعما أقوى، وقد تم متابعة هذه الورشة

الخياطة لمدة ثلاث سنوات 2006، 2007، 2008، حيث تم احتضانها من طرف مكتب استشارات المحاسبة والجباية معتمد، حيث نلاحظ أن في سنة 2006 حققت الشركة نتيجة خسارة قدرها 772.011.98 دج، وبعد أن تم احتضانها من خلال إعطائها بعض الاقتراحات والاستشارات القانونية تم تقليص النتيجة خسارة إلى 284.341.00 دج في سنة 2007 وذلك نتيجة تقليص مصاريف المستخدمين بإدماج ممتهنيين ومتربصين والبقاء على عامل واحد دائم، وفي سنة 2008 حققت الشركة ربح قدره 32.766.00 دج،⁽¹⁾ وذلك باتخاذ إجراءات أخرى تتمثل في تخفيض من مصاريف إيجار المحل من خلال الاستفادة من محلات تمنحها الدولة وتقليص مصاريف المستخدمين بجعل المسير هو العامل الوحيد الدائم وباقي المستخدمين موظفين في إطار عقود ما قبل التشغيل، وفي إطار الشبكة الاجتماعية وبرامج أخرى، ولا شك أن وجود مثل هذه المؤسسات الحاضنة بالغ الأهمية في مرحلة الانطلاق، فضلا عن نقص الخبرة العالية (في مجال التسيير المحاسبي والقانوني... الخ) والتكنولوجيا في الجزائر، فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية وهي في مرحلة الانطلاق، لاتستطيع توفير ذلك لنفسها بنفسها، وبطبيعة الحال فإن الأمر هنا لا يتعلق بحاضنة واحدة وإنما بحاضنات أعمال، والمؤسسة الناشئة، وقد تلجأ إلى أكثر من حاضنة بغرض حصولها على بعض الخدمات والدعم بأقل التكاليف .

وعليه فإن الحاضنة تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية على تقديم الاستشارة خاصة فيما يتعلق بدراسات الجدوى للمشروعات، كما تقدم تمويلات ميسرة للمؤسسات المختصة لمساعدتها على الإنفاق الاستثماري الأولي، بالإضافة إلى إرشاد المؤسسات المحتضنة إلى مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بنشاط المؤسسة المحتضنة، وذلك فيما يتعلق بالقوانين والشروط الخاصة بالتسجيل والضرائب والجمارك وشركات التأمين وكذا الموردين والأسواق المحتملة ... الخ، كذلك تساعد على إجراء دورات تدريب وتأهيل للعاملين في المؤسسات المحتضنة سواء من طرف المؤسسة الحاضنة ذاتها أو عن طريق هيئات متخصصة، وقد يكون هذا التدريب خاص ببعض

¹ - احمد قايد نور الدين: استخدام أساليب جديدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال قطاع الصناعة التقليدية والحرف، مداخلة غير منشورة، جامعة بسكرة، ص12.

الأعمال التقنية أو ببعض الأعمال الإدارية، وأيضا تساعد المؤسسات الحاضنة المؤسسات المحتضنة على تقديم المساعدة الخاصة بالصيانة لمختلف التجهيزات الميكانيكية والالكترونية وتزويدها بقطع الغيار المطلوب أو بالقطع التي من شأنها أن تضيف كفاءة اكبر للتجهيزات المتاحة أو إرشاد المحتضنة بذلك وأماكن تواجد مثل هذه القطع وأنواعها وأسعارها، فيمكن لحاضنة الأعمال أن تكون شبه منطقة نشاط، أو تحتل جزءا من منطقة صناعية يضم مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة، حيث تمنح الحاضنة لتلك المؤسسات مجموعة من الخدمات المشتركة ولذلك فإن المؤسسات المحتضنة ينبغي أن تكون ذات أنشطة متجانسة أو ربما متكاملة، ومن ناحية أخرى ينبغي أن ندرك أن حاضنات الأعمال ليست مؤسسات ذات طابع الاجتماعي، فهي تتصرف وفق المعايير الاقتصادية، سواء من حيث اختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية المرشحة للاحتضان، أو من حيث دراسة تكاليف التمويل المقدم ومردوديته من مختلف الخدمات، ومع ذلك فإن عدم تقديم خدمات بتكاليف ميسرة من طرف الحاضنات يفقدها معناها أيضا، ولذلك فإن هذه الحاضنات نفسها تحتاج إلى مساندة ودعم الدولة بمختلف الصور كالتمويل الضريبي أو الإعفاء من بعض الضرائب، بل وإن نجاح مثل هذه المؤسسات يتطلب مساهمة الدولة مباشرة في إنشائها، سواءا كملكية خاصة بها أو كشريك فيها، فضلا عما يتعين أن توفره الدولة من بيئة استثمارية ملائمة، كالبنية التحتية والمنظومة التشريعية وغيرها من المقومات المساعدة على تشجيع الاستثمار، وخاصة ما يتعلق منها بتشجيع المبادرة الخلاقة.

ثمة شروط يجب توفرها من أجل تحقيق النجاح في المشاريع حاضنات الأعمال منها: العمل الجاد أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية، إن مسير المؤسسة هو العنصر الأهم في نجاح الحاضنة في خلق المناخ المحفز والإيجابي للمؤسسات المحتضنة، ولهذا لا بد من الدقة والحذر في اختيار المسير، ولا بد من إعطائه الصلاحيات وحرية الحركة التي يحتاجها لتأمين النجاح الحاضنة وللمؤسسات المحتضنة وتطوير صيغ وآليات للإقراض الحسن، توفير رؤوس أموال الاستثمار للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة والتكنولوجيا منها بوجه خاص، وإعداد برامج ترويج وتدريب للمؤسسات المحتضنة لتطوير المهارات الريادية لدى أصحابها، وخاصة أولئك الذين يمتلكون المعرفة والقدرة والإمكانات ولكن تقتصر روح المغامرة وحب المبادرة في العمل، وتركيز خدمات الحاضنات على الاحتياجات العملية المحددة التي تتطلبها الظروف السائدة في المحيط المباشر للحاضنات، مثل المساعدة في تسيير الإجراءات الحكومية المطلوبة وتسريعها توفير مداخل إلى الإقراض الحسن، توفير معلومات على الأسواق المحلية الخارجية، ووضع معايير محددة عند اختيار للمؤسسات لاحتضانها، تتناسب مع الظروف المحلية، ومراعاة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المختارة، وإمكانات توسعها المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية والقدرة على التصدير ومراعاة الظروف البيئية وتنظيم ملتقيات عملية لإبراز دور القطاعين العام والخاص في إقامة أنظمة حاضنات الأعمال، وتنظيم أبحاث خاصة بأنظمة حاضنات الأعمال في الاقتصاديات المتطورة و/أو الناشئة، والمساعدة في صياغة خطة الأعمال من ناحية التصميم، التشغيل، المالية، الأصول المادية، الخدمات، النواحي التشريعية والإدارية، تقديم المساعدة في ما يتعلق بمراجعة الحسابات في أنشطة الحاضنات.

خلاصة الفصل:

يعتبر التمويل من القرارات الهامة والإستراتيجية في أية مؤسسة اقتصادية سواء تعلق الأمر بحجم الأموال أو مصدر الحصول عليها، وتختلف مصادر الحصول على الأموال، فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، ويتحدد خيار المؤسسة التمويلي في مجال اختيار مصدر التمويل تبعاً لعدة عوامل أهمها تكلفة المال أو مصدر الذي يتم اللجوء إليه. وبالرجوع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية فإن أهم المشكلات والصعوبات التي كانت تصادفها قبل 2002 تتمثل في عدم وجود المساعدة الحكومية وصعوبة الحصول على تمويل من البنوك بسبب الإجراءات المعقدة وارتفاع معدل الفائدة وان أفضل أساليب للحصول على القروض تتمثل في المدخرات شخصية والأصدقاء. إن ضعف اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية يتجلى في العديد من المجالات لأسباب متعددة منها ضعف المؤسسات المتخصصة بدعمها وتشجيعها، وعدم دقة البيانات والأرقام الخاصة بها، وعدد الجهات التي تتبع لها إما بشكل جزئي أو كلي. إن حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية بالجزائر إلى أساليب تمويل ميسرة من حيث ضمانات على القروض ومعدلات فوائدها أدى إلى اقتراح الأساليب التي نراها انصب لتمويلها خاصة أنها طبقت على بعض العينات وأثبتت فعاليتها، والمتمثلة في المؤسسات الحاضنة ورأس المال المخاطر كأساليب لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية.

الفصل الثالث

دراسة حالة غرفة الصناعة

التقليدية والحرف بالمسيلة

الفصل الثالث دراسة حالة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة

تمهيد:

تعتبر الصناعة التقليدية والحرف نتاجا حضاريا لآلاف السنين من التفاعل الحي بين المجتمعات المحلية بما تحمله من رؤى وقيم حضارية وبيئتها الطبيعية، وبينها وبين المجتمعات الأخرى، وهي مكون أصيل للذاكرة الحضارية.

كما أن الصناعة التقليدية والحرفية بفروعها ونشاطاتها المتعددة والمتنوعة تعتبر إحدى الركائز المعمول عليها للتطور الاقتصادي الاجتماعي لولاية المسيلة، وبهذا أصبح للقطاع غرف للصناعة التقليدية والحرف كمنشآت لتمثيل المهن الحرفية وهي بذلك تعمل كهيكل مخول لها أحقية متابعة الانشغالات والاهتمامات التي يراها الحرفيون جديرة بالبحث والدراسة، كما تسهر على تنمية قطاع الصناعة التقليدية في إطار مهام الخدمة العمومية التي توكلها الدولة لها خدمة لمصالح الحرفيين.

ولهذا قسمنا الفصل إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول: ماهية غرفة الصناعة التقليدية والحرف، أما المبحث الثاني فقد خصصناه إلى آلية دعم مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف.

المبحث الأول: ماهية غرفة الصناعة التقليدية والحرف

تسعى غرفة الصناعة التقليدية والحرف في إطار متابعة انشغالات واهتمامات الحرفيين إلى تنمية القطاع، وهذا في إطار المهام التي توكلها لها الدولة لخدمة الحرفيين وتنمية نشاطاتهم على المستوى المحلي والدولي باعتبارها السند الحقيقي والفعلي لأصحاب المهن الحرفية.

المطلب الأول: مفهوم غرفة الصناعة التقليدية والحرف

تمثل غرف الصناعة التقليدية الصناع التقليديين ومقاولات الصناعة التقليدية والتعاونيات داخل نفوذها الترابي لدى السلطات العمومية الوطنية و الجهوية والمحلية.

1 - تعريف غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة:

تم إنشاءها في سنة 2004، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعد منتدى لتمثيل المهن الحرفية، وتمثل الشريك الأمثل للسلطات المحلية أو الوطنية في كل الميادين التي تعنى بتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف.⁽¹⁾

2 - مهام غرفة الصناعة التقليدية والحرف:

تتجسد أهم مهام غرفة الصناعة التقليدية والحرف في النقاط التالية:⁽²⁾

- 1-2- تمسك سجل الصناعة التقليدية والحرف وتسييره.
- 2-2- تقترح على السلطات المعنية برنامج تنمية نشاطات الصناعة التقليدية والحرف على مستوى دوائرها الإقليمية، وتتولى تنفيذها بعد موافقة الوزير المكلف بالصناعة التقليدية.
- 3-2- تقوم بالتصديق على منتوجات الصناعة التقليدية وتسلم كل الوثائق أو الشهادات أو التأشيرات المتعلقة بنوعية الخدمات.
- 4-2- تقوم بكل عمل يرمي إلى ترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف وتطويره، لاسيما في مجالي التصدير والاستثمارات.
- 5-2- تنشر وتوزع كل وثيقة أو مجلة أو دورية تتصل بهدفها.

¹ - الأمانة العامة للحكومة: مرسوم تنفيذي رقم 97-100 المؤرخ في 29 مارس 1997، الجريدة الرسمية، العدد 18،

الصادرة في 30 مارس 1997، ص 17.

² - المرجع نفسه، ص 18.

الفصل الثالث دراسة حالة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة

- 2-6- تشارك في مبادرات الهيئات التمثيلية التي لها نفس الأهداف.
- 2-7- تقوم بأعمال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات لصالح الحرفيين التابعين لدوائرها الإقليمية.
- 2-8- تبدي آرائها في إحداث نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.
- 2-9- تحدث مؤسسات تتصل بمهامها، لاسيما الفروع ومدارس التكوين وتحسين المستوى ومؤسسات الترقية ومساعدة الحرفي وكذا هياكل العرض ومساحات البيع ومناطق النشاطات الحرفية.

3- أهداف غرفة الصناعة التقليدية والحرف

- تسعى غرفة الصناعة التقليدية والحرف إلى تحقيق جملة من الأهداف تتلخص فيما يلي:
- 3-1- حماية الصناعة التقليدية والحرف واثمينها.
- 3-2- تحسين إطار تنمية الصناعة التقليدية والحرف.
- 3-3- ترقية الصناعة التقليدية والحرف.
- 3-4- مرافقة الحرفيين المسجلين من خلال برامج التكوين.
- 3-5- توجيه الحرفيين والإجابة عن انشغالاتهم.
- 3-6- إعانة وتحسين الشباب المستثمر.
- 3-7- التعريف والمحافظة بالموروث الثقافي الجزائري.
- 4 - دوائر غرفة الصناعة التقليدية والحرف:**

تعتمد غرفة الصناعة التقليدية والحرف على دائرتين أساسيتين لتحقيق أهدافها:⁽¹⁾

4-1 دائرة التنظيم والإعلام

- تتكفل دائرة التنظيم والإعلام بالمهام التالية:
- مسك وتسجيل سجل الصناعة التقليدية والحرف
 - إنشاء وتطوير بنك معلومات خاص بقطاع الصناعة التقليدية والحرف.

¹ - [http:// cam-alger.com/index.php/article/categorie/16/97](http://cam-alger.com/index.php/article/categorie/16/97).

الفصل الثالث دراسة حالة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة

- موافاة الهيئات العمومية في شراكة مع غرفة الصناعة التقليدية والحرف بكل الاقتراحات والملاحظات والتعبيرات فيما يخص المواضيع التشريعية المتضمن مسك سجل الصناعة التقليدية والحرف.

4-2 دائرة ترقية الصناعة التقليدية:

تتمثل المهمة الرئيسية لهذه الدائرة في ترقية الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية من خلال تنظيم المعارض والتظاهرات داخل وخارج الوطن.

المطلب الثاني: أجهزة غرفة الصناعة التقليدية والحرف

تزود غرف الصناعة التقليدية والحرف بالأجهزة الآتية: ⁽¹⁾

1 - الجمعية العامة:

تتكون الجمعية العامة للغرفة من أعضاء ينتخبهم المنتمون إلى الدائرة الإقليمية للغرفة والأعضاء الشركاء، إذ ينتخب أعضاء الجمعية العامة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ويأخذون صفة أعضاء الغرفة.

لأعضاء الغرفة مهمة عامة لتمثيل جميع المنتمين مهما تكن صفتهم المهنية ومكان تواجدهم.

تتكون الجمعية العامة للغرفة من:

1-1- عشرون (20) عضو بالنسبة للغرف التي يقل عدد المنتمين إليها عن ألف (1000) عضو أو يساويه.

1-2- عضو واحد إضافي عن كل شريحة كاملة من خمس مائة (500) منتم بالنسبة للغرف التي يفوق عدد المنتمين إليها ألف (1000) عضو.

تنتخب الجمعية العامة من بين أعضائها رئيسا ونائب رئيس الغرفة، وفي حالة الشغور النهائي لمهمة الرئيس لأي سبب كان، يخلفه نائب الرئيس تلقائيا حتى انقضاء فترة مهمته.

يتكفل رئيس الغرفة بمهمة تنشيط أعمال الجمعية العامة ومكتب الغرفة وتنسيقها ويقدم لهما تقريرا عن نشاطه، ويمثل المنتمين إلى الغرفة إزاء الغير ولدى السلطات العمومية.

¹ - الأمانة العامة للحكومة: مرسوم تنفيذي رقم 97-100 المؤرخ في 29 مارس 1997، مرجع سابق، ص 19.

الفصل الثالث دراسة حالة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة

تتداول الجمعية العامة للغرفة لاسيما فيما يأتي:

- التوجيهات العامة والأعمال التي يجب القيام بها وبرنامج النشاط العام للمكتب واللجان التقنية للغرفة.
- الاقتراحات والآراء والتوصيات والمقترحات التي تعرضها اللجان التقنية.
- تقرير النشاط السنوي للغرفة الذي يعرضه الرئيس.
- مشروع ميزانية الغرفة وحصيلة السنة المالية المنصرمة.
- مشروع إنشاء مؤسسات جديدة.
- مشروع النظام الداخلي للغرفة الذي يحدد على الخصوص قواعد تنظيم مختلف أجهزة الغرفة وعملها ويعرض على الجمعية العامة للغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف لتصادق عليه.

2- المكتب:

يتكون مكتب الغرفة من أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة من بين أعضائها لمدة سنتين (2) قابلين للتجديد. و يتكون من:

1-2 - ستة (06) أعضاء بالنسبة للغرف التي يبلغ عدد أعضائها في الجمعية عشرون عضوا أساسيا.

2-2 - عضو إضافي واحد عن كل شريحة كاملة من ثلاثة أعضاء يكون رئيس الغرفة ونائبه رئيس مكتب الغرفة ونائبه بقوة القانون.

و يكون مدير الغرفة عضوا في المكتب بقوة القانون، يجتمع أعضاء مكتب الغرفة مرة واحدة كل شهرين، إذ يحدد النظام الداخلي للغرفة قواعد تنظيم مكتب الغرفة وعمله. يكلف المكتب على الخصوص بما يأتي:

- يمثل الأجهزة المنتخبة في الغرفة لدى السلطات العمومية المحلية ويتخذ المبادرات والتدابير الملائمة الضرورية خلال هذه الفترة.
- ينفذ توجيهات الجمعية العامة للغرفة وإرشاداتها.
- يتابع أشغال مختلف اللجان التقنية وينسقها.
- يقدم تقريرا عن نشاطه إلى الجمعية العامة للغرفة.

الفصل الثالث دراسة حالة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة

3- اللجان التقنية:

تزود الغرفة بلجان تقنية يحدد عددها وتكوينها ومجال اختصاصها وقواعد تنظيمها وعملها الوزير المكلف بالصناعة التقليدية بقرار، إذ تكلف اللجان التقنية بدراسة وضبط وصياغة آراء الغرفة واقتراحاتها وتوصياتها فيما يخص المسائل المتعلقة بمجال اختصاصها، وذلك بعد فحصها والقيام بالاستشارات الضرورية بشأنها، إذ يشرف رئيس الغرفة على أشغال اللجان التقنية وينسقها.

4- المدير:

يتولى مدير تسيير المصالح الإدارية للغرفة وإدارتها، إذ يعينه الوزير المكلف بالصناعة التقليدية والحرف.

يتمتع المدير في حدود القوانين والتنظيمات المعمول بها، بجميع الصلاحيات لإدارة الغرفة والسهر على تسييرها وعملها، ولهذه الصفة:

1-4 - هو الأمر بصرف ميزانية الغرفة.

2-4 - يمثل الغرفة أمام القضاء وفي أعمال الحياة المدنية.

3-4 - يعد حصيلة آخر السنة المالية وحساباتها ويقدمها إلى الجمعية العامة.

4-4 - يبرم كل الصفقات أو العقود أو الاتفاقيات التي تدخل في إطار تسيير الغرفة وذمتها المالية.

5-4 - يكون مسؤولاً على حماية أموال الغرفة والمحافظة عليها.

المطلب الثالث: ميزانية غرفة الصناعة التقليدية والحرف

تشمل ميزانية الغرفة على ما يلي: ⁽¹⁾

1 - في باب الإيرادات:

1-1 - حقوق التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف.

2-1 - إعانات الدولة الممنوحة بعنوان دفتر شروط تبعات الخدمة العمومية.

3-1 - الإعانات المحتملة التي تقدمها الجماعات المحلية.

4-1 - حقوق الانخراط وحصص الاشتراك التي يدفعها المنخرطون.

¹ - الأمانة العامة للحكومة: مرسوم تنفيذي رقم 97-100 المؤرخ في 29 مارس 1997، مرجع سابق، ص ص 21-22.

الفصل الثالث دراسة حالة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة

1-5 - العائدات التي تدرها أموال الغرفة.

1-6 - العائدات الناتجة عن تسيير نشاطات المؤسسات التابعة للغرفة أو فروعها.

2 - في باب النفقات:

1-2 - نفقات سير مصالح الغرفة والصيانة وتوسيع ممتلكاتها.

2-2 - الاشتراكات وحقوق الانخراط المستحقة على انضمام الغرفة إلى الهيئات الوطنية والأجنبية.

2-3 - مصاريف تنقل أعضاء المكتب ومصاريف إقامتهم.

2-4 - حصة الاشتراكات التي تستردها الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف.

المبحث الثاني: آلية دعم مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف

يحتاج المستثمر في الصناعة التقليدية لمعرفة كل الالتزامات التي تقع على عاتقه من جهة، وكل الامتيازات الممنوحة له من جهة أخرى، ليستطيع أن يؤدي دوره في التداول كطرف فاعل في القطاع من خلال إتباع خطوات واضحة، والاستفادة من وسائل دعم حكومية.

المطلب الأول: خطوات إنشاء أو ممارسة نشاط في مجال الصناعة التقليدية والحرف

لإنشاء أو ممارسة نشاط في مجال الصناعة التقليدية والحرف إتباع مجموعة من الخطوات نوجزها فيما يلي:

1 - شراء أو كراء محل:

1-1 - امتلاك المحل: إن امتلاك الحرفي لمحل يمارس فيه نشاطه الحرفي يجعله يلتزم بما يلي:

- دفع حقوق التسجيل بنسبة 5 % من مبلغ المحل المصرح به، يقسم بين المشتري والبائع بالتساوي.

- دفع رسم الإشهار العقاري بنسبة 1 % من المبلغ الذي صرح به المشتري أي الحرفي

1-2 - تأجير المحل: تأجير محل مهني لممارسة النشاط الحرفي يكون وفق عقد كما يلي:

الفصل الثالث دراسة حالة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة

- عقد لمدة غير محددة تدفع من خلالها حقوق الملكية بنسبة 2 % من السعر الإجمالي للكراء مرفوقة بمختلف المصاريف.

- عقد لمدة غير محددة، يدفع من خلالها حقوق التسجيل بنسبة 5 %.

- عقد المحل الايجاري، يفرض عليه دفع رسم الإشهار العقاري بنسبة 0.5 % من سعر التأجير.

1-3 إنشاء مؤسسة حرفية:

يستلزم دفع حقوق التسجيل، وحقوق الطابع بنسب ورسوم محددة على الشكل التالي:

- حقوق التسجيل بنسبة 1% من مجموع رأس المال الاجتماعي.

- حق الطابع من 20 إلى 60 دج.⁽¹⁾

2- الحصول على بطاقة الحرفي:

تسلم للحرفي المسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف بطاقة مهنية يكتب عليها حرفي وهذا بعد:

2-1- اختيار الحرفة: تمكن قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف الأشخاص الراغبين من اختيار نشاطهم الحرفي الذي يرغبون في إنشائه ويمكن الإطلاع على هذه القائمة من خلال التقرب من غرفة الصناعة التقليدية والحرف.

2-2- إعداد طلب التسجيل: إذ يجب على الشخص الراغب في ممارسة النشاط الحرفي أن يودع ملفا للتسجيل على مستوى مصالح البلدية لكان ممارسة النشاط، هذا الملف يجب أن يحتوي على طلب تسجيل الذي يكون وفق نموذج لاستمارة مقدمة من طرف الغرفة وموضوعة تحت تصرف البلديات.

2-3- يرسل ملف التسجيل إلى غرف الصناعة التقليدية والحرف المختصة إقليميا خلال 10 أيام من تاريخ الإيداع أين يتم قبوله أو رفضه، ويترتب عن استلام الملف من هاته الأخيرة تقديم وصل للحرفي يسمح له بالممارسة لمدة لا تتجاوز 60 يوم.

¹ - Chambre nationale de l'artisanat et des métiers. guide du promoteur dans l'artisanat et les métiers. imprimer. zaiache. mai.2002. p 07.

الفصل الثالث دراسة حالة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة

المطلب الثاني: الواجبات والامتيازات المرتبطة بالنشاط الحرفي

تتمثل الواجبات والامتيازات الممنوحة للنشاط الحرفي في:

1- الواجبات: تتمثل في: ⁽¹⁾

1-1- يلزم الحرفي وتعاونية ومقولة الصناعة التقليدية والحرف بممارسة النشاط الذي سجلوا من أجله.

1-2- يتعين على الحرفي وتعاونية ومقولة الصناعة التقليدية والحرف، احترام مقاييس النوعية الخاصة بنشاطهم، كما هو منصوص عليها في التشريع المعمول به.

1-3- يتعين على الحرفي غير القار اختيار مقر قانوني لمتطلبات نشاطه في مكان إقامته العادية.

1-4- يجب على الحرفي وتعاونية ومقولة الصناعة التقليدية والحرف، أن يضعوا رقم تسجيلهم بسجل الصناعة التقليدية والحرف على جميع وثائقهم التجارية.

2- الامتيازات: ⁽²⁾

2-1- يتم إشراك الحرفيين وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف بقوة القانون في مختلف النشاطات التي تنظمها غرفة الصناعة التقليدية والحرف التابعة لموقع مقرهم القانوني.

2-2- يستفيد الحرفيون وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف وخاصة أولئك الذين يمارسون نشاطهم في الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية، من امتيازات مرتبطة بهذه الصفة في مجال الجباية والقرض والتموين والتكوين.

2-3- تدعم الدولة وتتخذ كل التدابير التشجيعية لوضع الهياكل والشبكات الخاصة التي تسمح لتنظيمات الصناعة التقليدية والحرف بتنظيم تموينها بنفسها بالمواد الأولية والتجهيزات والأدوات وهذا طبقا للتشريع التجاري المعمول به وذلك في إطار الترقية الاجتماعية والاقتصادية للصناعة التقليدية والحرف.

¹ - الأمانة العامة للحكومة: مرسوم تنفيذي رقم 01-96 المؤرخ في 10 /01 /1996، مرجع سابق، ص 09.

² - www.startimes.com/?t=21540847.

الفصل الثالث دراسة حالة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة

4-2 - يستفيد الحرفيون وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف المسجلون قانونا في سجل الصناعة التقليدية والحرف من تسهيلات للحصول على قروض مصرفية لاقتناء المواد الأولية والأدوات والتجهيزات وتمويل الاستغلال.

5-2 - يستفيد الحرفيون وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف، المعترف لهم بهذه الصفة نظاما جبائيا تشجيعيا ومبسطا، إذ تحدد قوانين المالية الإجراءات الجبائية التي يستفيدها الحرفيون وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف

6-2 - يستفيد الحرفيون وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف من اقتناء قطع أرضية في حدود تموقع مناطق النشاطات المهيأة.

المطلب الثالث: أجهزة دعم الحرفيين في قطاع الصناعة التقليدية والحرف لولاية المسيلة

إن كل استثمار في مجال الصناعة التقليدية والحرف يمكن له أن يستفيد من مجموعة من الامتيازات المالية والجبائية عن طريق مجموعة من آليات ووسائل الدعم نوجزها في ما يلي:

1- دعم الحرفيين في إطار الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية: تعمل الغرفة على استفادة حرفي الولاية من امتيازات الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية وذلك من خلال الصيغتين التي يوفرها هذا الصندوق:

1-1- دعم الصناعة التقليدية في الوسط الريفي: حيث استفاد من هذه الصيغة حوالي 37 حرفي بولاية المسيلة بمبلغ يقدر 3500.000.00 دج حسب إحصائيات 2004.⁽¹⁾

2-1- الدعم المباشر: استفاد من الدعم على مستوى الولاية 11 حرفي بمبلغ يقدر ب 1000.000.00 دج وهذا حسب إحصائيات سنة 2009، و 38 حرفي بمبلغ 2009461344 دج حسب إحصائيات سنة 2014.⁽²⁾

2- استفادة الحرفيين من مختلف أجهزة دعم (ANSEJ, ANGEM, CNAC):

يمكن توضيح عدد المستفيدين من الدعم خلال سنة 2014 من خلال الجدول التالي:

¹ - مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المسيلة.

² - غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية المسيلة.

الفصل الثالث دراسة حالة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة

جدول رقم (III-01): عدد الحرفيين المستفيدين من الدعم لسنة 2014.

ANGEM	CNAC	ANSEJ	آليات الدعم النشاطات
33	05	07	الفني
12	11	09	الإنتاج
43	05	18	الخدمات
88	21	34	المجموع

المصدر: غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة.

الأرقام المبنية في الجدول أعلاه تترجم تصريحات الحرفيين المسجلين أثناء عملية التسجيل ونلاحظ في أرقام الجدول أعلاه ما يلي:

- غالب المستفيدين من الدعم في مجال الخدمات ثم المجال الفني بدرجة أقل.
- غالب المستفيدين من مستفيدي جهاز القرض المصغر ANGEM.

الفصل الثالث دراسة حالة غرفة الصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة

خلاصة الفصل:

تعتبر غرفة الصناعة التقليدية والحرف مؤسسة عمومية ذات صبغة مهنية إذ تمثل الصناع التقليديين ومقاولات وتعاونيات الصناعة التقليدية داخل نفوذها الترابي لدى السلطات العمومية الوطنية والجهوية والمحلية.

فالعرفة وإن كانت مؤسسة عمومية تستعين بطاقم إداري يسهر على تنفيذ برامجها ويوفر الخدمات للحرفيين، فإنها من جانب آخر تقوم على هياكل منتجة داخلها، إذ تقوم بمهام التي تخص خدمة مصالح الحرفيين لاسيما منها ما يتعلق بالتوجيهات والآراء والتوصيات والمقترحات التي تراها ضرورية وفائدة القطاع.

تستطيع مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف أن تحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وباعتبار أنها منتجة للقيمة المضافة باستثمارات بسيطة، فهي تحتاج إلى رعاية خاصة من طرف السلطات العمومية لتوفير المناخ الملائم لتفعيل نشاطها الاقتصادي وخاصة من ناحية التمويل.

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع تمويل قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر معالجة إشكالية البحث و التي تدور حول كيفية تمويل نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر، منطلقين من ثلاث فرضيات رئيسية تم التأكد من صحتها في هذه الدراسة، كما استخدمنا مناهج وأساليب أشرنا إليها في المقدمة، لذلك سنقوم فيما يلي بتقديم ملخص عام للدراسة ومن ثم اختيار الفرضيات المقترحة، لنعرض فيما بعد أهم النتائج المتوصل إليها وكذا التوصيات وآفاق البحث.

ملخص الدراسة:

تشكل الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر عنصر هام في إبراز التراث الوطني المتعدد الأوجه والأشكال، وهي إلى جانب ذلك تعتبر نشاطا اقتصاديا هاما ساهم ويساهم في المجهود الوطني للتنمية والتطور، لذلك عملت الحكومة على بعث حركية فعالة للنشاطات الحرفية على جميع المستويات وفي مختلف الميادين، حيث صادقت سنة 2003 على مخطط عمل من أجل التنمية المستدامة للصناعة التقليدية والحرف آفاق 2010، والذي كان يهدف إلى توفير الشروط الضرورية حتى يقوم القطاع بتحقيق الأهداف المنوطة به، ورغم النتائج الجيدة المحققة على المستوى المحلي إلا أن القطاع لم يتمكن من تحقيق كافة أهدافه المسطرة مما دفع بالسلطات المسؤولة على استعداد لوضع مشروع لإستراتيجية جديدة آفاق 2020.

إن وضع آليات وأساليب جديدة للتمويل من خلال الاستفادة من أجهزة الدعم المختلفة وإعطاء الأولوية لدعم النشاط الحرفي و كذا تحديث آليات عمل وتسيير الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية يعد من الإجراءات الداعمة لهذا النشاط ومما لا شك فيه أن دعم التأهيل والتنافسية وإيجاد موقع تفضيلي سيضاعف فرص تصدير منتجات الصناعة التقليدية بالإضافة إلى حسن التوقع في الأسواق الوطنية في ظل انفتاح اقتصادي كبير.

نتائج اختبار الفرضيات:

إن اختبار فرضيات الدراسة من خلال بحثنا بين لنا ما يلي:

صحة الفرضية الأولى، فضمن تحليلنا في الفصل الأول تبين لنا أن الصناعة التقليدية والحرف تشكل قطاعا مكونا من عائلة كبيرة من المهن ذات الطابع اليدوي، والتي تجمع بين الإرث الثقافي والفعالية الاقتصادية، وهو ما يجعلها تتسم بصفات متنوعة، تتجلى أساسا في سهولة الاستثمار فيها وقدرتها على توفير مناصب شغل عديد بموارد محدودة، فضلا عن إمكانية ممارسة أنشطتها بشكل فردي، وكذا البعد الثقافي والحضاري المميز لمنتجات القطاع، هاته المزايا يحرزها قطاع الصناعة التقليدية والحرف دون منازع وتعتبر الحافز وراء إنشاء الأنشطة في هذا القطاع وكذا حمايته ودعمه.

صحة الفرضية الثانية، فضمن تحليلنا في الفصل الثاني تبين لنا أن التمويل هو عنصر أساسي التي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية والحرفية، حيث أن نموها يضل مرتبط بمدى تجاوزها لمشكلة التمويل التي تظل المحدد الأساسي لقراراتها المتعلقة بالاستثمار، حيث أن الدولة بذلت مجهودات معتبرة لتوفير مختلف أشكال الدعم والشروط التي من شأنها أن تساعد على الحفاظ على النسيج الصناعي القاعدي المشكل أساسا من المؤسسات المصغرة ذات الطابع الحرفي، ولهذا فقد تم العمل على تحفيز الاستثمارات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال تحسين المناخ الاستثماري فيه، لذلك خصص له مجموعة من الآليات والتدابير التي من شأنها المساعدة على تحقيق ذلك.

صحة الفرضية الثالثة، فضمن تحليلنا للفصل الأخير تبين لنا أن غرفة الصناعة التقليدية والحرف تسعى إلى حماية المصالح المهنية والاجتماعية للحرفيين بالتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة المعنية، وبإقتراح إجراءات لتدعيم وتنمية قطاع الحرف ومد يد المساعدة للحرفيين وتعاونيات الصناعة التقليدية، كما أن غرفة الولاية عضو في لجنة تحديد الموقع والاستثمار تساهم من خلال استفادة أصحاب المشاريع الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف من قطع الأراضي لإنجاز مؤسسات الصناعة التقليدية.

عرض نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية للموضوع إلى نتائج عديدة نشير إليها فيما يلي:

يرجع تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر إلى الأهمية التي توليها هاته الأخيرة لهذا القطاع، حيث أصبح الاعتماد على قطاع الصناعة التقليدية في دفع عجلة التنمية لمختلف الدول محورا أساسيا وفعالا، كما يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتبرز أهميته بشكل أدق من الناحية الاقتصادية، حيث يعد لدى غالبية البلدان القطاع الاقتصادي الأكثر تنوعا.

عملت السلطات العمومية بالجزائر على توفير تحفيزات عديدة لتشجيع قطاع الصناعة التقليدية والحرف تتدرج في إطار سياستها لتنفيذ الإستراتيجية الموضوعة لدعم القطاع وتشجيعه، نظرا لما ثبتت عن مساهمته التنموية وتأكيد لإرادتها السياسية في تصنيف قطاع الصناعة التقليدية والحرف ضمن القطاعات الاقتصادية الكبرى.

فضلا على اعتباره مجالا واسعا للاستثمار الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول بأن قطاع الصناعة التقليدية والحرف يعد ركيزة تنموية هامة في الاقتصاد الوطني في حالة ما إذا توفر له الدعم اللازم.

حققت الإستراتيجية المعدة لتحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر نتائج مشجعة نسبيا، فلم يعد ينظر إلى قطاع الصناعة التقليدية والحرف كقطاع هامشي وإنما أيضا كمرتکز هام لإنشاء صناعات صغيرة ومتوسطة التي تعد مصدر حقيقيا لإنعاش الاقتصاد ومحاربة البطالة.

وعلى الرغم من النتائج المثمرة المحققة في إطار الإستراتيجية الموضوعة غير أن القطاع لم يتمكن من تجسيد كافة أهدافه المسطرة ضمن الإستراتيجية مما دفع بالسلطات المسؤولة على وضع إستراتيجية تطوير وتنمية القطاع آفاق 2020.

إتجهت الجهود في السنوات الأخيرة إلى التركيز على توفير مختلف أشكال الدعم التي من شأنها أن تساعد على تحفيز الاستثمارات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال تحسين المناخ الاستثماري في القطاع إذ دعم بالعديد من الهيئات العامة لتقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية إضافة إلى التحفيزات الجبائية.

أصبح لقطاع غرف الصناعة التقليدية والحرف، تتكفل بالدفاع عن مصالح العامة لقطاع الحرف، وذلك قصد حماية هذه الحرف وترقيتها، وتمثل الإطار الملائم لالتقاء الحرفيين والتشاور المستمر فيما بينهم وبين السلطات العمومية.

التوصيات:

إسنادا للمراجعة النظرية للبحث وبناء على نتائج الدراسة التطبيقية فقد تمت التوصية بما يلي:

- الاقتناع بالدور الاقتصادي الهام الذي يمكن أن يلعبه قطاع الصناعة التقليدية والحرف وإعطائه نفس الأهمية التي تكتسبها القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تحسين ظروف ممارسة العمل الحرفي من خلال الرفع من فرص الحرفيين في الحصول على المحلات والأراضي وكذا القروض لتوسيع أنشطتهم.
- وعي الحرفيين بدور سعر المنتج في تعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتهم وكذا بأهمية المشاركة في الصالونات والمعارض الوطنية والدولية ودورها في الترويج لمنتجات القطاع وإقامة علاقات مع الزبائن دائمين وإعطاء صورة حقيقية للمنتج التقليدي الجزائري لدى المستهلك الأجنبي.
- تخصيص مبالغ مالية وبرامج إنعاش اقتصادي لتطوير وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعات التقليدية والحرف.
- وضع تخطيط استراتيجي دقيق حول كيفية التعامل مع قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال وضوح الأهداف الخطط، وخاصة الآليات المناسبة للتنفيذ، المتابعة والتقييم.
- إنشاء آلية مالية فعالة تساهم في منح القروض للحرفيين كقروض دون فائدة.
- تهيئة وإنشاء مناطق نشاط للصناعة التقليدية تساهم في تغطية الحاجات المحلية، كما تعمل على استغلال أمثل للموارد البشرية وتحسين توزيع الدخل في المناطق الريفية.
- تنمية الصناعات التقليدية ذات النوعية الرفيعة بهدف تنمية صادراتها وبالتالي تنمية صادرات الجزائر خارج المحروقات.
- تنشيط صادرات المنتجات التقليدية بتطوير شبكة من الوسطاء المتخصصين في مجالات التسويق خاصة عبر الأنترنت بغرض تسويق المنتجات النهائية للقطاع.

آفاق الدراسة:

- من خلال المسار النظري والتطبيقي الذي ركز عليه بحثنا ظهرت لنا مجموعة من الجوانب والإشكاليات الجديرة لمواصلة البحث فيها لأهميتها منها:
- أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.
 - مكانة الصناعة التقليدية الجزائرية ضمن مسارات التنمية الوطنية.
 - طرق ترقية وتطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

أ- قائمة الكتب:

1. بن زعرور شكري ، تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر، 1962-2009، الطبعة الثانية، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية، الجزائر، 2009.
2. فريد وستون و واجين بريغام، التمويل الإداري، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1993.
3. بوراس احمد، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008.
4. جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، مجد للنشر والتوزيع، بيروت، 2007.
5. خوني رابح ، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، ايتراك، مصر، 2008.
6. عبد الحليم احمد عبد الفتاح ، مخيمر عبد العزيز جميل، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2000.
7. علام اعتماد، الحرف والصناعات التقليدية بين الثبات والتغير، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1991.
8. فتحي السيد عبد أبو السيد احمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
9. المحروق ماهر حسن، مقابلة إيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، 2006.

ب- قائمة البحوث الجامعية:

10. بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر -دراسة حالة السياحة بالجنوب الغربي-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
11. صديقي شفيقة، دفع صادرات الزرابي التقليدية والجزائرية بتطبيق مقاربة التسويق الدولي رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، سنة 2002.

12. قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة-دراسة ميدانية لولاية قسنطينة-، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، سنة 2009/2010.

ج- المؤتمرات والملتقيات والايام الدراسية:

13. احمد الهادي، المدير العام للصناعات التقليدية بالجزائر، ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي، الرباط 19-17 سبتمبر، 2005.

14. إسماعيل شعباني، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، في ملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الاقتصاديات المغاربية. سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأوربي مغاربي، من 25-28 ماي 2003.

15. بن خزف الله، الزربية كدعامة للاتصال، أعمال الأيام الدراسية عن الزربية التقليدية المنظمة بغرداية، مارس، 1995.

16. بن زعرور شكري، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف، 1962-2009، الندوة الرابعة لتنمية الصناعة التقليدية في الدول العربية، سوريا، 06-08 اكتوبر 2009.

17. عزيزة بن يوسف، مديرية الدراسات والاستثمار بتونس، ورشة عمل الصناعات التقليدية في الوطن العربي، الرباط، 19-17 سبتمبر، 2005.

18. كلمة رئيس عبد العزيز بوتفليقة، في جلسات الوطنية للصناعة التقليدية، بالصنوبر البحري الجزائر، 21-23 نوفمبر 2009.

د- التقارير:

19. حصيلة وآفاق 2020، الجزائر، 2009.

20. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة العامة العشرون، جوان 2002.

21. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، جلسات الصناعة التقليدية

22. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، دليل الحرفي، دعم مقدم في مجال التسويق، الجزائر، 2007.

23.وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مخطط عمل من اجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010، سنة 2003.

هـ - المراسيم والقوانين:

24.-الأمانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 92-307 المؤرخ في يوليو 1992، الجريدة الرسمية، العدد 56، الصادرة في 22 يوليو 1992.

25.الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 08-301 المؤرخ في 24-09-2008

26.الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08-09-1996

27.الجريدة الرسمية، العدد 52، الجزائر، 11 سبتمبر 1996.

28.الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية

1994، الجريدة الرسمية، رقم 44، الصادرة في 07 جويلية 1994.

29.الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي، رقم 96-205، المؤرخ في 05 جوان

1996، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 09 جوان 1996.

30.الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 97-100، المؤرخ في 29 مارس

1997، الجريدة الرسمية، رقم 18، الصادرة في 30 مارس 1997.

31.وزارة السياحة والصناعة التقليدية، القرار رقم 01، المؤرخ في 02 جانفي 1999، يحدد

كيفية تنظيم المسابقة الوطنية للصناعة التقليدية ومبالغ جوائزها.

32.الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 82-12 المؤرخ في 28-08-1982، الجريدة

الرسمية، العدد 35، الجزائر، الصادرة في 31-08-1982.

33.والمعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 02-01-1993، الجريدة

الرسمية العدد 56، الصادرة في 28 سبتمبر 2008.

34.الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 02 جانفي 1993

الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة في 06 جانفي 1993.

35.الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التشريعي رقم 94-11، المؤرخ في 26 ماي 1994،

الجريدة الرسمية، رقم 34، الصادرة في 01-06-1994.

36.الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10-01-1996، الجريدة

الرسمية، رقم 03، الجزائر، الصادرة في 14-01-1996.

37.الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة في 23-07-1997.

38. الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 97-274 المؤرخ في 24-07-1997
39. الأمانة العامة للحكومة، قرار وزاري مشترك، المؤرخ في 01-06-2002، الجريدة الرسمية، العدد 50، 21 جويلية 2002.
40. الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المؤرخ في 22-01-2004، الجريدة الرسمية، العدد 06، 25 جانفي 2004.

و - المجالات:

41. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، نظام المعلومات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف ونظام التكوين عن بعد، مجلة الحرفي، العدد 4، فيفري، 2008.
42. نادية قوبيق، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 14، 2006.

2- مراجع باللغة الأجنبية:

43. ANQUETIL Jacques, la préservation et le développement de l'artisanat utilitaire et createur dans le monde contemporain, consultation d'experts sur "la preservation et le développement de l'artisanat dans le monde contemporain", rio de janeiro, 27-31 aout 1984.
44. Chambre nationale de l'artisanat et des nétiers. guide du promoteur dans l'artisanat et les métiers. imprimer. zaiache. mai.2002.
45. Joseph lim ,Anthony Saunders ,"Initial public offerings : The rol of venture capitalists , "The research foundation of The Institute of chartered financial analysts , VSA ,1990 .
46. Khalil Ammar , la Banque de financement des petites et Moyennes entreprises ,sèminaire International sur la promotion du financement de la PME ,Alger le 27-28 Septembre 2005 .
47. Le moniteur du commerce international (Le moci), N° 1461 du 28 septembre 2000.
48. Ministère de la PME et de l'artisanat , Direction des Systèmes d'information et des Statistiques (D.S.I.S), Bulletin d'information économiques , (Algérie: bulletin n° : 06,2009).
49. RALPH VON Gers dorff, situation actuelle de l'artisanat en Afrique Francophone In: Tiers-Monde, persee, tome 10 N° 39, 1969.
50. UNIDO, Creatives industries and micro and smale scal entreprise development a contribution to poverty, vienna Austria, 2005.
51. ANGEM BACHAR, Financement: objectifs, 17/02/2010, <http://www.angem.110mb.com>

3- مواقع الأنترنت:

52. <http://portal.unesco.org/culture/fr/ev.phpurl-ID=35418&url-Do=Do-topic&url-section=201.html>
53. www.hamahir.alwehda.gov.sv.
54. <http://cam-alger.com/index.php/article/categorie/16/97>.
55. www.startimes.com/?t=21540847.
56. <http://www.cambatna.com/2012-04-10-20-39-28/2012-04-10-20-45-46.html>
57. UNESCO, culture: créativité: artisanat et design, 23/09/2009.

الحمد لله

ملخص:

يعالج هذا البحث موضوع تمويل قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر، حيث قمنا بإبراز أهمية هذا القطاع ودوره الفعّال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب التطرق إلى أهم مراحل تطور هذا قطاع الصناعة التقليدية والحرف عبر مختلف الحقب الزمنية و خاصة بداية من سنة 1962 إلى غاية آفاق 2020.

بعد هذا تم تقديم أساليب تمويل قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر حيث قمنا بالتعريف بسياسة الدولة المبذولة لدعم قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر من خلال عرض موجز لبعض أجهزة دعم المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى أجهزة دعم التسويق والتصدير التي يمكن للحرفي الاستفادة منها.

وفي الأخير خصصنا دراستنا لغرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية المسيلة، حيث تناولنا ماهية الغرفة، وبعد ذلك قمنا بعرض أجهزة دعم الحرفيين ف قطاع الصناعة التقليدية والحرف للولاية. الكلمات المفتاحية: الصناعة التقليدية والحرف، التمويل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غرفة الصناعة التقليدية والحرف.

Résumé:

Cette recherche porte sur le sujet du financement du secteur de l'industrie traditionnelle et de l'artisanat en Algérie ou nous avons mis en évidence l'importance de ce secteur et son rôle déterminant dans le processus de développement économique, social et culturel aussi mais avons abordé les étapes les plus importantes de ce secteur qui a évolué a travers des déférences périodes et précisément la période allant de 1962 jusqu'aux aboutir de 2020.

Après cette introduction nous avons procédé à la présentation des modes de financement du section de l'industrie traditionnelle et artisanale en Algérie puisque nous avans a procède a la démonstration de la politique prouve par l'Etat son soutenir le secteur de l'industrie traditionnelle et artisanale en Algérie et ce a travers la production d'un résumé portant sur les mécanismes de soutien ,des projets d'investissement ainsi que les mécanismes relatifs aux soutien de la commercialisation et l'exportation que l'artisanat sent en bénéficie.

Enfin nous avons consacré notre étude à la chambre de l'industrie et de l'artisanat traditionnelles de wilaya de Msila, ainsi nous avons donné la démonstration de la chambre de l'industrie traditionnelle ainsi que les mécanismes de soutien pour les artisans pour les artisans de la wilaya .

Mots clés: industrie traditionnelle et artisanale –financement-les petites et moyennes industries chambre de l'industrie et de l'artisanat.